"أسلحة الرئيس"..تنتظر نفض الغبار!

كتب حسن عصفور/ قبل أشهر عدة، وبعد أن اعلنت حكومة الكيان ايقافها المفاوضات دون مراعاة لشعور "شريكها"، وتراجعها عن اطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، واستمرارها في الاستيطان والتهويد، والرئيس محمود عباس وحركة فتح، جماعة وأفراد يهددون بالرد على ما تقوم به اسرائيل، وأنهم لن قفوا مكتوفي الأيدي تجاه ذلك، بل أن بعضهم يصف أفعالها بالجرائم، وجرائم حرب..

ويرتبط التهديد دوما بلازمة لغوية – سياسية، بأنه إذا لم تتوقف اسرائيل عن فعل ما تفعل فإن الرد سيكون "حاسما" "قاطعا" و"رادعا" و"غير مسبوق" وما لا يمكن "تحمل عقباه"، وبلا شك أنه مع كل تهديد يأتي من مقر الرئيس ترتفع حركة "النبض الشعبي" بأمل أن يصدق القول هذه المرة، وأن لا يكون كالتهديد الذي سبق، ويحاول الناس التغافل أو التناسي أن تلك التهديدات بات سماعها متكررا دون أدنى فعل أو تنفيذ لما يقال تكرارا ومرارا..

ولأن المجرم لا يمكنه أن يرتدع بسماع الكلام الذي يردد دون تطبيق، فلذا لا يهتز ولا يقيم وزنا لما يرد عبر وسائل اعلام تهدد بأن "جرائمه لن تمر دون عقاب"، وبات مقتنعا أن تلك الأقوال كغيرها من أقوال يسمعها منذ زمن، والنتيجة واحدة، كلام فارغ..

الاتحاد الاوروبي اعتبر منذ فترة وجيزة أن الاستيطان "جريمة حرب"، وساد الاعتقاد أن هذا التعريف سيمثل "نقلة نوعية" في اطار المواجهة الفلسطينية مع المشروع الاحتلالي، لتطوير قوة الفعل لردع المجرم عن جريمته، وقبل ايام قال الرئس عباس مخاطبا أهل رام الله المغتربين، عبر الفيدو كونفرس من مقره في المقاطعة، بأن الفلسطيني يمتلك من الأسلحة وعناصر القوة ما يكفي للرد على كل ما تقوم به اسرائيل من أفعال، اسلحة لا يتخيلها أحد، كما قال الرئيس نفسه..

ولأن السلاح دوما يوجد للإستخدام، عند الضرورة والحاجة، فما يحدث اليوم فوق أرض "بقايا الوطن" من قبل قوات الاحتلال يستدعي ذلك الاستخدام، خاصة وأن "القيادة الفلسطينية" واصلت اجتماعاتها لبحث الرد على جرائم الاحتلال، ورغم أن بيانها الذي صدر لم يحدد سبلا واضحا، ولا آليات محددة، بل أنه لم يرسم "خطوة عملية واحدة" سوى أن "القيادة" تفكر في طلب الحماية الدولية..

البيان لم يجد أي صدى حتى بوسائل الاعلام الفلسطينية المحلية، ولعل كثيرها لم ينشره لأنها لم تر به ما يستحق، في ظل المواجهة الشعبية النارية لقوات الاحتلال ردا على جريمة قتل الفتى ابو خضير، فيما القيادة الفلسطينية "تفكر" بطلب "الحماية الدولية"، موقف لا يمكن وصفه سوى بأنه "غائب عن الوعي" "وخارج السياق الكفاحي"، ولا يمكن اعتباره موقف مسؤول، ولا يمثل شيئا في فعل "المواجهة"، خاصة وأن مثل ذلك الطلب يتردد منذ سنوات..

القيادة التي تتحمل مسؤولية شعب، دوما عليها وضع خطوات واضحة للرد على الجرائم التي باتت بلا حصر ولا عدد، خاصة وأن هناك من "الأسلحة والقوة التي يملكها الشعب الفلسطيني ما لا يتخليه أحد" وفقا لأقوال الرئيس عباس قبل ايام فقط..

وكي لا يبقى الكلام حصرا على مناقشة مدى سذاجة مطلب وهمي ورد في بيان "القيادة"، فإن ما يحتاجه الشعب للرد على جرائم الاحتلال هو استخدام "اسلحة الرئيس" المخفية، خاصة وأن كل الظروف باتت مهيئة لها، تفرض نفض الغبار الذي طالها..

ولنتذكر سويا بعض تلك الأسلحة الغائبة عن بيان "القيادة" الفلسطينية، والتي يمكن البدء باستخدامها قبل التهديد بطلب الحماية الدولية، وأول تلك الخطوات - الاسلحة، اعلان "دولة فلسطين" كدولة تحت الاحتلال، وانهاء كل ما هو قائم لا يتفق مع الاعلان الجديد، والخطوة لا تحتاج الذهاب للأمم المتحدة، ولا

بحثا للإعتراف بها، ولكنها تحتاج لقرار سياسي وطني فلسطيني فقط، يصدر بمرسوم رئاسي، خطوة تشكل "سلاحا مدمرا" لمواجهة المحتل مشروعا وكيانا، ومن تلك الخطوة تقرر "دولة فلسطين" الذهاب لاستخدام حقها السياسي والقانوني في الشرعية الدولية بكل اشكالها، خاصة وأنها منحت الولايات المتحدة وبعض دول تابعة لها، مهلة زمنية قاربت العامين لتحقيق "حل سياسي" عبر المفاوضات، لكن المحصلة كانت كارثية على الشعب والقضية، بل على الرئيس عباس وشعبيته التي وصلت لانحدار فاق التصورات..

تبدأ "دولة فلسطين" باستكمال عضويتها في مختلف المؤسسات التي لها حق الانضمام لها كدولة، وتأخذ بممارسة الحق المعلق، وبلا شك أقوى الأسلحة التي لها أن تكون قوة لا بعدها قوة، هو توقيع "دولة فلسطين" على معاهدة روما، كي يصبح لها الحق في الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، تلك المحكمة التي سيكون لها حساب لا بعده حساب مع دولة الكيان مؤسسات وقادة واشخاص، حاليين وسابقين، احياء وأموات، فجرائم دولة الكيان بلا حدود، وكلها حاضرة، ويتصدر تلك الجرائم الاستيطان والقتل اليومي والحصار والعقوبات الجماعية والمجازر الجماعية في فلسطين وحولها..

حركة "دولة فلسطين" ستنقل المشهد الى حركة تغيير جذرية في المواجهة، خاصة وأن دولة الكيان لن يكون لها من اسلحة غير التي تقوم بها يوميا منذ زمن، قتل وحصار وقصف واعتقالات واستيطان وتهويد، وقطع طرق ومنع الحركة، وايقاف العمل بكل ما يتفق عليه، دولة لا تقيم وزنا ولا قيمة لمن اعتبر التنسيق الأمني مقدس، وقدم ما لا يتخليه أحد، دون تقدير، أو "عرفان"..

المسألة لا تحتاج الى عقد لقاءات ولقاءات ليصدر بيانا واهيا بلا قيمة ولا أثر، فقط مرسوم وقرار باطلاق سراح "حق الشعب" في استخدام ما له من أدوات فعل، والانتهاء من مرحلة الانتظار لوهم الحل الأميركي..

قد يكون مناسبا طلب عقد لقاء عربي، لا نعلم هل يستجاب لقمة لو طلبتها فلسطين الآن، لأسباب يعلمها الرئيس عباس، أم يكتفى بوزاري عربي، كي يتم تنسيق الخطوات التالية ليكون الموقف موحدا في سياق المواجهة..وبعد اعلان "دولة فلسطين" والبدء بالتحرك الجاد وليس التهديد الفارغ سيكون بالامكان البحث ليس في طلب الحماية للشعب، بل في قرار دولي لانهاء الاحتلال لدولة عضو في الأمم المتحدة..

السؤال هل هناك قدرة على ذلك، وإن لم يكن لماذا لا يتم مصارحة الشعب بالحقيقة، وبأن العضوية كانت "للزينة السياسية" وليس الاستخدام الحقيقي لتمرير شيئا غير معلوما..

بالمناسبة، هل من يصر على التنسيق الأمني بمظهره الراهن قادر على كسر حاجز "الخوف" وكسر كل "جراره" والتقدم نحو تحرير الحق المعتقل في أدراج المقاطعة..سؤال!

ملاحظة: لماذا تم تغيب حركتي "حماس" و"الجهاد"، وبلا سبب موضوعي ولا سياسي بعد اتفاق الشاطئ عن اجتماع "القيادة الفلسطينية" الأخير!

تنويه خاص: نتنياهو تعلم شيئا من تصريحات البعض الفلسطيني..طالب كافة الأطراف "التحلي بالصبر وضبط النفس وعدم التصعيد"..تخيلوا الاهانة!

أظرف "خبر عاجل"!

كتب حسن عصفور/ تدخل "حرب غزة" - التسمية اقرب الى الواقع الآن بعد التطور الكبير في قوة "الردع الفلسطينية" – يومها السادس، ولا زالت الجامعة العربية تدرس أن تعقد جلسة طارئة للوزراء أو شبه الوزراء لبحث العدوان الفاشي على قطاع غزة، قرابة اسبوع، دون أن نضيف له ما سبقه من اجتياح عدواني شامل لمدن الضفة جميعها، بما فيها جوار مقر الرئيس ومسكنه الخاص، تخللها ارتكاب واحدة من أبشع جرائم الحرب، بحرق طفل

حي، تعيد للذاكرة ما كان يوما يقال أنه حرق ليهود، ومع ذلك لا تزال الجامعة العربية تدرس..

وفجأة طلبت دولة الكويت يوم السبت عقد اجتماع "طارئ وعاجل" لوزراء الخارجية أو ممثليهم لبحث العدوان، وسريعا وافقت مصر على الدعوة الكويتية، كي يصبح الطلب "شرعيا" للإنعقاد، ويقال أن الأمين العام لجامعة الدول العربية، والذي كان لا ينام قبل ان يعقد جلسات خاصة بسوريا قبل زمن، ليحدد موعد الاجتماع "العاجل – الطارئ" يوم الاثنين الموافق 14 يوليو (تموز) ، من أجل اتخاذ "الخطوات المناسبة جدا والعاجلة جدا والرادعة جدا لدولة الكيان وعدوانها على الأشقاء في فلسطين وخاصة قطاع غزة"..

والحقيقة ما كان لانسان عاقل أن يقف أمام هذه "المهزلة السياسية" التي قلما تتكرر، كما هي فضيحة منتخب البرازيل وهزائمه المتتالية في بلاده التي كانت تعيش حلما للفوز بكأس العالم، فخرجت ذليلة منكسرة، بسبب غباء مدرب وسطحية تفكيره واستخفاف لاعبين، كان بالامكان الكتابة عن البرازيل وما سيكون اثر فضيحتها المدوية من نتائج على مستقبل الحكم السياسي الذي حقق معجزات اقتصادية قد لا تغفر له تلك الفضيحة المدوية، لكن المهزلة السياسية التي دونتها الجامعة العربية فرضت أن تكون هي الحاضرة على حساب مستقبل حكم البرازيل في ظل هزيمة رياضية مدوية وتاريخية..

الضرورة التي قادت لمتابعة مهزلة "العربي" وجامعته، ليس ان يأتي لقاء الوزراء متأخرا جدا، ولكن درجة الاستخفاف والاستهبال النادر للمواطن العربي، وقبله الفلسطيني، عندما يتم وصف ما سيكون في اليوم السابع للعدوان على القطاع، بأنه اجتماع "عاجل"، علما بأن مجاس الأمن الدولي عقد جلستين، واصدر بيانا هزيلا ومعيبا على حد وصف بعض المندوبين العرب، قبل أن تتشرف جامعة العرب - العربي من أن تجد لها وقتا مناسبا، في ظل انشغالها بملف ليبيا وتخصيص مبعوث لها، ومتابعة لهزيمتها السياسية في الملف السوري، فيما تنتظر ما سيحل بالعراق..

جامعة تصف جلستها بـ"العاجلة"، بعد 7 أيام من الحرب العدوانية وقدمت خلالها حتى ساعة كتابة المقال، الساعة السابعة صباح يوم الأحد الى 165 شهيدا، قابلة لأن يصل الى 200 شهيد مع افتتاح الاجتماع "العربي"، ولا نعلم ماذا سيكون الوصف لو تكرمت وعقدته في اليوم التالي للعدوان، ربما "سوبر عاجل" أو "فينتو عاجل"، أي مسخرة تلك التي سجلتها الجامعة العربية، بمثل هذا الاعلان السخيف سياسيا وانسانيا، والحق أن الشعب الفلسطيني لا يتطلع لشيء من اجتماع يأتي بعد استشهاد وجرح عشرات المئات وتدمير الاف المنازل والمقار والبنية التحتية في القطاع..

ولكن، السؤال المركزي الآن ليس لجامعة "العربي" ذاتها، فهي بها ما يكفيها من عورات تستحق تجميد عملها عاما كاملا لاعادة صياغتها كي تستحق التسمية، بل اين "دولة فلسطين" خلال تلك الفترة الزمنية، هل قامت بما يجب أن تقوم به من مسؤولية التمثيل لشعبها، كان يمكن للشعب أن لا يعلم الحقيقة عن غياب "دولة فلسطين" لتذكير الجامعة بدور "شكلي" نعلمه، لولا أن كشف الطلب الكويتي ثم التأييد المصري بذلك، كان بالامكان ان لا تنكشف الفضيحة السياسية الجديدة للرئاسة الفلسطينية ووزارة الخارجية، بأنها نست او تناست أو تجاهلت أو ارتعشت في طلب عقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء الجامعة العربية، رغم أن الاعلام الرسمي الفلسطيني اعلن عن اتصال حدث بعد يومين من الحرب العدوانية، عن اتصال نبيل العربي بالرئيس محمود عباس، دون أن يطلب منه عقد اجتماع "طارئ وعاجل"..

وتغضب بعض اوساط الرئاسة ومحيطها، عندما يتم كشف تلك "العورات – الفضائح" في كيفية تعاطيها مع الحرب العدوانية على الشعب الفلسطيني، وان تناسيها الحرب طوال يوم كامل واصرارها على ان تمضي بجدول حياتها السياسي والاعلامي كما هو دون تغيير لم يكن "سهوا"، بل هو جزء من تفكير خاص، يعيش في جلباب خطاب جدة الشهير يوم 18 يونيو – حزيران 2014..فلا يمكن أن تسهو قيادة تقول انها تمثل الشعب وصاحبة الحق في

التعبير عنه عن طلب عقد اجتماع طارئ للجامعة العربية لبحث العدوان، قبل أن يتم ذلك في أروقة مؤسسات دولية..

من سيصدق أن هناك جدية رسمية فلسطينية وعربية بالعمل على وقف الحرب العدوانية، وهي غائبة فعليا عن العمل العربي، ولولا أن أمريكا وحلفها مصابة بخوف على بعض من لها في الحكم نتيجة ما سيكون بعد وقف الحرب التي لن تبقى الى الأبد، ما كانت وافقت على اصدار البيان الهزيل لرئاسة مجلس الأمن، ويبدو أن ما يقوله الاعلام الأميركي عن الرابحين والخاسرين نتيجة هذه الحرب، بدا يحرك الخارجية الاميركية لاحتواء ما يمكن احتواءه وتخسر بعض ما لها في بلادنا..

معذرة لاشغال الفلسطيني والعربي بالكتابة عن ما ليس لهم قيمة سياسية، في ظل حرب ملامح القدرة العسكرية الفلسطينية تستحق هي أن تكون الحاضرة..لكن حجم الفضيحة فعل فعله..خاصة وصف الاجتماع بأنه "طارئ وعاجل"..فذلك هو الخبر الأظرف في ظل دموية تعيشها فلسطين، لكنها ليست بلا ثمن!

بالمناسبة ليت السادة الكبار في "بقايا الوطن" يتقدموا بشرح مفهوم وواضح لما تقوم به "اللجنة السياسية" دون الغوص في تعبيرات كلها تبدأ بحرف "السين"..

للعلم أغلب ما يقال أنها قرارات هي ذاتها التي أقرت قبل عامين تقريبا، وبعد قرار الأمم المتحدة بقبول عضوية دولة فلسطين كمراقب، من ذات اللجنة قبل أن تتجمد في أحد الأدراج دون مبرر وطني!

ملاحظة: مشهد تل أبيب ليلة الأمس عند التاسعة مساءا لحظة نادرة..رغم ان الصواريخ لم تصل لما كان لها يجب أن تصل، الا أن المشهد كان لحظة تستحق المتابعة، وفرضت ذاتها على وسائل الاعلام كافة!

تنويه خاص: د.رامي الحمدالله خسرته جامعة النجاح رئيسا..وبالتأكيد لم تربحه فلسطين وزيرا أولا أو ثانيا أو عاشرا..يا "دوك" ارجع الى حيث تنج..النجاح اهم من الألقاب الواهية!

اعلان الرئيس عباس ايجابي..لكنه يحتاج الأهم!

كتب حسن عصفور/ اعلان الرئيس محمود عباس قطاع غزة "منطقة كارثة انسانية منكوبة"، يشكل خطوة سياسية هامة، خاصة وأنه كرر ما سبق طلبه مع بداية العدوان من توفير الحماية الدولية، حيث "أعاد التأكيد في رسالته على طلب دولة فلسطين من الامم المتحدة، باتخاذ التدابير والاجراءات العاجلة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من ممارسات اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وعدوانها والانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في الارض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، ولذا لم يكن الطلب قاصرا على جانب الكارثة الانسانية، بل بات مرتبطا بضرورة العمل لتوفير مطلب "الحماية الدولية لشعب فلسطين"..

وبالتأكيد فتلك خطوة سياسية هامة، يجب متابعتها بشكل مثابر وحثيث، وأن يتم تشكيل لجنة "ازمة" من قوى العمل الوطني، تكون غزة مقرها، ويختار لها شخصية من المنطقة المنكوبة لكي تكون المتابعة "حية" و"عينية" وذات صلة بأهل الكارثة بشكل مباشر وليس عبر تقنية "التواصل الحكومي المخترعة من خلال شبكة سكايب"، ومسبقا نؤكد يجب الا تكون ضمن صلاحيات رئيس الحكومة الذي نأى بنفسه عن التفاعل مع الكارثة سوى ببعض بيانات مملة جدا، وقرارات أتت تحت الضغط والهلع، فلجنة المتابعة لا تحتاج لمرتعشين بل لمن يدرك أن الكارثة حقيقة وليس شريط "فيديو" يظن البعض انه عملية تركيب خاصة..

ولأن اعلان الرئيس يبحث في قضايا انسانية خاصة جدا، فالحديث عن توفير ملاجئ آمنه للسكان، قد يكون الخطوة الأكثر الحاحا في قطاع غزة، خاصة إذا ما علمنا أن المشردين والنازحين من "قطاع غزة الى قطاع غزة"، يزيد عن 300 الف مشرد ومهجر، غالبيتهم باتوا بلا منازل، وعمليا يطلق عليهم "هوم ليس"، "مشردين"، وهى القضية التي تشكل المسألة المركزية والسريعة لهؤلاء، خاصة وأن من ذهاب لاجئا للمدارس سيفقد أماكن "اللجوء" قريبا مع عودتها لاستقبال "التلامذة والطلبة"..

القضية هنا ليس وصفا لمشهد بل حديث عن "كارثة حقيقية"، ستترك بصماتها الاجتماعية – النفسية طويلا على سكان القطاع، رغم كل الفرح بالمشهد التاريخي لفعل المقاومة غير المسبوق، والذي سيكون له كثيرا من الاعتزاز الوطني، ويصبح جزءا من صفحة الافتخار للفلسطيني والعربي، لكن ذلك "الانجاز غير المسبوق" فلسطينيا، قد يتآكل رويدا رويدا، لو لم تحسن "القيادة السياسية" كيفية معالجة آثار العدوان سريعا وجذريا، وأن لا يذهب الوقت في الانشغال بالفرح والتمجيد، على حساب إزالة "آثار العدوان التدميرية"..

وبعد طلب الرئيس عباس من الأمم المتحدة رسميا، اعتبار قطاع غزة منطقة كارثة انسانية، وطلب الحماية للشعب، لا زال هناك خطوات ترتبط بها، بل وتعززها جدا، وبدونها يكون العمل برجل واحدة، او بيد واحدة لا يهم أيهما، أول تلك الخطوات الضرورية للحماية هو إعلان دولة فلسطين رسميا بديلا للسلطة الوطنية، بديل سياسي وكياني كامل، كي يرى العالم بعد الكارثة الانسانية والسياسية في قطاع غزة، أنه آن أوان رحيل الاحتلال كليا من أراضي دولة فلسطين، وان الزمن القادم يجب أن يكون زمن رحيل الاحتلال وفورا، هدف وعمل القيادة الفلسطينية لتحرير أراضي دولتها المقرة رسميا في قرار الأمم المتحدة 19 / 67 بتاريخ 29 نوفمبر 2012، ضمن اطار الشرعية الدولية، وايضا ضمن اطار الشرعية الكفاحية – النضالية..

ولأن لكل كارثة فاعل، فلم يعد مجديا الاستمرار بالبحث عن علاج الكارثة – الجريمة دون أن يتم العمل على معاقبة من ارتكبها، ولا نعتقد انه يغيب عن ذهن القيادة السياسية أن الفلسطيني المنكوب لن يجد راحة نفسية وسياسية، دون أن يلاحق المجرم على جريمته التي باتت واضحة ولها من الشواهد التي لا تحتاج لجهد قانوني كبير، ولقطع الطريق على فريق بث "الارهاب الفكري" بأن الذهاب للمحكمة الجنائية الدولية قد يستخدم ضد بعض الفصائل الفلسطينية المسلحة، يتم الاتفاق وطنيا على ذلك وبمشاركة كل فصائل العمل المسلح، والتي قد يشار لها، لتتحمل مسؤولية متابعة دولة الكيان كمجرم حرب، أو البحث عن آلية قانونية مبتكرة لملاحقة مجرمي الحرب مرتكبي "الكارثة الانسانية" في قطاع غزة، وكل ما سبقها من كوارث وجرائم بدأت مع "أم الجرائم" باغتصاب الوطن الفلسطيني، ثم سرقة ما له من حقوق وفق لقرارات الشرعية الدولية، منذ ايام قرار التقسيم ومرورا بقرار 194..

اعلان الرئيس عباس عمل هام ولكنه سيبقى معالجة لمظهر الجريمة ما لم يتم معاقبة المجرم ومرتكب الكارثة، كي يستقيم المشهد الى نهايته..,دونه سيكون ثمن الحرب العدوانية مضاعفا، نكبة انسانية وعدم محاسبة المجرم ومعاقبته على جريمته، وهو الفعل الذي لا يقل قيمة تاريخية عن معالجة الأثر والمظهر..

الشعب ينتظر استكمال الاعلان سيادة الرئيس!

ملاحظة: لم يعد عند أهل فلسطين عامة والقطاع خاصة، مزيدا من ترف الوقت لوقف العدوان ورفع الحصار..القيادة السياسية باتت تحتاج لاعادة تركيب لتتناسب وروح التحدي القادم!

تنويه خاص: ما كنت أرغب بزج بعض من المشهد الخاص في معالجة لمشهد الوطن العامة..لكن رحيل عماد عصفور شهيدا، كان قاسيا بلا حساب..تحدثت معه قبل ايام عند استشهاد والده ابن اختي..فكان جميلا

جدا..دوما كنت فخورا بك يا عماد أنك اخترت حزب "الغلابة والفقراء الشعب" لمسارك..سلاما يا فتى!..

"الجرف الصامد" بـ"انتظار قرار الرئيس"!

كتب حسن عصفور/ لن نقف كثيرا عند مسمى دولة الكيان الفاشي لحربها الجديدة ضد قطاع غزة، رغم أنها تحاول أن تبدو في صيغة "المدافع" أمام هجمات تأتيها من القطاع، فما هو قائم أن حكومة نتنياهو بدأت حربا واسعة لفرض منطق "الهزيمة والخنوع" على فلسطين من "بوابة القطاع"..

الحرب الجديدة لا تشكل ردا على فعل، كما تدعي حكومة القتل في تل أبيب، بل هي جزء من عدوان بدأ فعليا مع "خطف مستوطنين"، ضد الضفة الغربية عندما استباحتها بطريقة تهين كل فلسطيني، وسمحت لقواتها أن "تغزو" كل بيت وحجر في غالبية المدن والبلدات، وهي تعلم أن القيادة الرسمية وغالبية القوى الفلسطينية، لن تفعل أكثر مما يمكن أن يكون من بيانات تسودها "اللغة المرتبكة"، بل أن القيادة الرسمية أبدت "تفهما" للفعل الاحتلالي، وعززت من تنسيقها الأمني، كما لم يكن يوما منذ بدأت عملية "التنسيق الأمني"..

دولة الكيان تعتقد أن الظرف العام اقليميا ودوليا هو الأنسب لتنفيذ عملية "كسر رقبة" القيادة الفلسطينية، ومنها كسر ظهر الحركة الوطنية عمومها، وقطع الطريق على انهاء الانقسام الذي كان الخدمة الأكبر لمشروعها في السنوات الأخيرة، فحكومة نتنياهو، جست نبض رد الفعل الرسمي الفلسطيني، ووجدت أنها مصاب بحالة "عسر سياسي"، هلع مرتعد خوفا، فلجأ الى الصمت أو الكلام الخجول، وصل الى قيام رئيس دولة فلسطين أن يطالب اسرائيل بوقف عدوانها، عشية بحث نتنياهو كيف سيغزو غزة، وكأنه رئيس لدولة شقيقة أو صديقة، رئيس شعب يتعرض لحرب عدوانية شاملة

يطالب العدو بوقف العدوان، مشهد يشير وكأن المسألة في بلاد "الواق واق"..

بينما غالبية العرب أو جلهم يتابعون "جهاد" ابو بكر البغدادي في "دولة الخلافة"، عيونهم تقيس كل لحظة توسع حركته ونطاق عمله، والتحسب لما سيأتي من فعل قد يربك أنظمة وحركات نتيجة "تمرد" البغدادي على "الظواهري"، فيما عالم الدول غير العربية منخرطة في البحث عما سيكون نتيجة أزمة أوكرانيا، ومصير تركيا وايران..

وضع يبدو "نموذجيا" لشن حرب شاملة لكسر ظهر الفلسطيني في قطاع غزة، لأن نتنياهو يعتقد، ان القطاع هو رأس الحرب في المرحلة الراهنة عسكريا، ولذا وجد أن الفرصة هي الأنسب، معتقدا أن رد فعل أهل القطاع قوى ومنظمات لن يخرج عن صواريخ يمكن "استيعاب" تأثيرها، وبعد أيام يمكنه أن يفرض شروطه الأمنية كما اعتاد سابقا، بعد حربي عام 2008 وحرب 2012، بل أنه سيضيف لها امتيازا سياسيا لقطع الطريق على استكمال تنفيذ اتفاق الشاطئ، والذي انتهى عمليا قبل ايام، وبدأت حماس تستعيد بعضا مما تخلت عنه، لصالح الاتفاق..

حسابات نتنياهو، لم تعد غامضة ولا هي بسرية، لكن الغامض والمجهول هو الموقف الفلسطيني، بشقيه الرسمي العام، قيادة وقوى، والشعبي بفعله المنتظر، مع بدء حراك يتصاعد في بعض الضفة والقدس والجليل والمثلث والنقب، فحرب الاحتلال ضد القطاع، ستكون لحظة فارقة في تحديد موقف القيادة الرسمية، اين ستكون: هل ستكتفي بالكلام الفارغ والتصرف وكأنها قيادة لبلد غير الذي يعيش حربا، وتتجاهل ما لديها من أوراق قوة قادرة لو أرادت ان تكسر ظهر دولة الكيان كما لم يحدث لها خلال العشرية الأخيرة، لو أنها لجأت لتنفيذ ما لفلسطين من حق وواجب، وهي لا تقدم مكرمة رئاسية للشعب، بل واجبها أن تنفذ ما للشعب من حق وواجب..

القيادة الفلسطينية أمام لحظة فارقة، إما التصرف كقيادة لشعب مسؤولة عن كل فلسطيني، مهما كان شأنه، وأنها صاحبة الولاية السياسية والتنظيمية عن كل شبر في "بقايا الوطن"، ضمن حدود "دولة فلسطين"، التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2012، أو أنها تأخذ جانبا وتعيش دور الغائب عن "الوعي والادراك" وتبقى في حالة اللغو الانشائي الضعيف والهزيل..وهو ما سيضعها تاريخيا أمام المسآلة الوطنية – الشعبية، ويفتح الباب واسعا لصحة تمثيلها الوطني..

ليس مطلوبا من الرئيس عباس أن يعلن حربا عسكريا على قوات الاحتلال في الضفة الغربية، فذلك اكبر كثيرا من قدراته الذاتية والذهنية، لكنه يستطيع ويجب أن يستطيع بوقف كل التعاون والتنسيق مع العدو فورا، وأن يعلن ذلك للشعب الفلسطيني، ثم يبدأ في تنفيذ الحق الفلسطيني الذي قام بتجميده لإرضاء واشنطن وتل أبيب خلال العامين الماضيين، وكل الخطوات باتت معلومة ويهدد بها بعض "حواري الرئيس" بين حين وآخر..

اليوم، وليس الغد هي اللحظة الفاصلة بين الذي يجب أن يكون في "سياق الوطنية الفلسطينية" لمواجهة حربا عدوانية، أو التجاهل والركون الى مسمى لن يدوم..الحرب العدوانية على قطاع غزة هي جزء من حرب على شعب فلسطين لكسر ارادته نحو فرض دولته التي باتت حقا سياسيا مشروعا..

لا ننتظر موقفا عربيا ولا دوليا، فتلك ظاهرة ثانوية في الوقت الراهن، "الشعب ينتظر موقف الرئيس"، اين سيكون ومن سيكون والى أين سيكون قراره!

ملاحظة: على قوى القطاع أن تشكل فورا قيادة ميدانية سياسية – عسكرية لمواجهة العدوان، وعلى قيادة حماس أن تدرك أنها ليست "سيد القطاع"!

تنويه خاص: من كوميديا السلوك القيادي الرسمي تعيين محافظين لقطاع غزة في عز الحرب..ويصابون بغضب كلما كشف البعض غيابهم عن حقيقة حالة

الشعب..الحرب في غزة والمقاطعة تبحث "محافظيها"..بالمناسبة هل كلمة عيب تكفي!

الحق والحقيقة في الموقف من "مبادرة مصر"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن اي حسابات صغيرة لهذا الطرف أو ذاك، فما تحقق في الاسبوع الأول من بدء العدوان على قطاع غزة، يمثل "نقلة نوعية" في شكل الرد الفلسطيني على التطاول العدواني، وهو الأول في تاريخ المواجهة المباشرة فوق الأرض الفلسطينية، عندما بدأ استخدام قوة التسليح العسكرية الحديثة من قوى وفصائل المقاومة الفلسطينية جميعها، التي شاركت كل بقدراتها في الرد الكفاحي، دون قفز عن تميز ملموس وبارز لحركتي "حماس" و"الجهاد الاسلامي"، وهي لحظات ستبقى حاضرة بأحرف من نور، تضاف لسجل طويل من عمر الكفاح التاريخي للشعب الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني الذي بدأ في القرن قبل الماضي..

وكان يمكن لهذا الاسبوع ان يحتفظ في "الذاكرة الفلسطينية" بأنصع صور المقاومة في مواجهة العدوان، الا أن المسألة اتجهت لمنحنى مختلف مع ارتباك بعض القوى في التعامل مع "المبادرة المصرية"، والتي كان لها بزمنها وتوقيتها أن تعطي للمشهد الفلسطيني "تفوقا اخلاقيا وسياسيا وكفاحيا" على دولة الكيان، وهي النقطة التي غابت عن غالبية المتعاملين مع المبادرة الرامية لوضع حد للعدوان أولا، باعتباره الفعل الذي بدأ لكسر شوكة الفلسطيني، فكان "رد الفعل" المقاوم الذي لم يتم حسابه كما يجب من قبل دوائر دولة الكيان الأمنية..

التعامل مع المبادرة المصرية عكس حالة من الارتباك العام في الساحة الفلسطينية، وكشفت عمق التدخل "الخارجي" في الواقع الفلسطيني، خاصة

في قطاع غزة كل بحساب وقدر، والمبادرة لم تكن كاملة متكاملة، وبالتأكيد لا تحمل كل ما يمكن أن يرغب به الفلسطيني، لكنها كانت فرصة سياسية هامة جدا لالتقاط اللحظة المناسبة لأن يتم وضع حد للعدوان في ظل "انتصار سياسي معنوي كبير" للطرف الفلسطيني، وتفوق اخلاقي كان له أن يكون سلاحا لاحقا في تعزيز قوة الموقف الفلسطيني في لقاءات "التهدئة" التي دعت لها مصر لتحقيق بعض ما كان غائبا أو ليس موجودا في المبادرة المصرية..

ردة فعل الفصائل المتباين كان به "حق" يمكن أن يتم تسجيله وتحويله لمكسب هام، من خلال الحضور الفاعل المستند الى قوة وفعل سياسي – عسكري، به تفوق معنوي كبير على الطرف الاحتلالي، وربما عاب المبادرة شكل العرض وطريقته، لكنه في المقابل كان له أن يضع حدا للعدوان فورا، والحق هنا لم يكن لينتهي لو قبلت الفصائل الفلسطينية المقاومة المبادرة من حيث "المبدأ"، كونها صاحبة الكلمة العليا في الرفض والقبول، وليس سواها، فلا قيمة لأن يقبل الرئيس محمود عباس أو أن يرفض كونه تنازل عن ذلك بتغييبه الاطار القيادي الموحد، لذا الأصل هنا قوى الفعل المقاوم، ولا غيرهم، وهذا لا صلة له بالتمثيل والممثل، وكان لها أن ترسل ممثليها وتبدأ في عرض ما يجب عرضه من تصويب أو تعديل أو اضافة للغائب عن المبادرة..

خطوة كان لها أن تمنح قوى المقاومة تميزا فاعلا في مواجهة العدوان والمتعدي، وتبرز كقوى حريصة أولا على حماية شعبها من جرائم مضافة لعدو لا يقيم كثيرا وزنا للعالم حتى تاريخه، وتبدو كفصائل مسؤولة في رسم المستقبل ضمن رؤية وطنية خالصة، دون حسابات فصائلية خاصة، ولقطع الطريق على استغلال "الدم الفلسطيني" لحسابات غير "وطنية"..كانت فرص سياسية كبيرة وهامة لو أن الموقف من المبادرة انطلق من "الحق" لا سواه..وهو ما يمكن تلمسه في حسابات بعض القوى دون غيرها..وما يجب أن يتم رؤيته في القادم من علاقات يجب أن تكون..

لكن "الحق" هنا لا يلغي "الحقيقة" ايضا في سلوك البعض، خاصة حركة "حماس"، وهي الحركة التي كان لها التميز في الفعل المقاوم مع الجهاد الاسلامي، بعيدا عن رقمية الأول أو الثاني، لكنها كانت، وبنفس القدر من التمايز في الفعل المقاوم، كانت الأكثر ارتباكا وتشويشا سياسيا، وكشف موقفها من المبادرة المصرية "تشوها سياسيا خطيرا"، عندما قام بعض قيادات حماس في الدوحة والخارج بالتسرع برفض المبادرة، ثم أصدر بعضهم بيانا باسم كتائب القسام، واقحمها في مناورة الرفض والقبول، رغم أن ذلك قرار سياسي بامتياز، ثم صدرت مواقف تشير الى أنه لم يصدر موقفا رسميا بعد، والتشاور متواصل مع مصر وداخل الحركة، لكن النائب الحمساوي مشير المصري ازال الغطاء عن الموقف الغامض – الملتبس، ان المطلوب "وساطات عربية ودولية متعددة" غير الجانب المصري، ولا نعتقد أن هذا الكلام يحتاج لفك لغزه، فهو غاية في الصراحة..بعض حماس يعلنها بلا دور قطري تركي ايراني وموافقتهم أولا لن تقبل حماس المبادرة المصرية..

كلام في منتهى الصراحة والوضوح، ثم جاء عزمي بشارة المقيم في قطر ويعمل مستشارا للحكم وجهازه الأمني، ليزيد المسألة وضوحا، أن محور قطر لن يقبل المبادرة المصرية، والغريب ان كل مواقف حماس الرافضة لم تستند الى عناصر محددة لرفضها، لكنها ترتكز على محور رئيسي واحد، لا مبادرة دون موافقة قطر تركيا ايران، ولا نحتاج لتفسير ذلك..

وتوافق رفض بعض حماس مع زيارة امير قطر لتركيا وسبقه خالد مشعل، رغم نفي حماس الساذج لزيارته لأنقره وتنسيقه مع حكمها ضد مصر ومبادرتها، وفتح خط مواز مع واشنطن وتل أبيب، لم تأت أكلها، ليس رفضا لدور تركي قطري، لكنه ادراك لحقيقة أن لا مستقبل لذلك، فالجغرافيا السياسية وطبيعة الوضع الاقليمي وانحسار دور الردة السياسية لمحور تركيا قطر، كانت عوامل اضعفت قبول واشنطن تل ابيب لتجاوز مصر الدور والمكانة..

وبلا شك فإن حسابات ايران أيضا، كانت حاضرة سواء برغبتها مواصلة الحرب والمواجهة لحسابات اخرى، منها تطويق دور مصر الناهض في المنطقة واثره على تعزيز مكانتها الاقليمية، كما أن استمرار الحرب والمواجهة يبعد الاهتمام عن ملف العراق وسوريا، حسابات ايرانية ضيقة ومعلومة أيضا، لعبت أثرا في تسجيل رفض بعض حماس..

ما يجب أن تدركه بعض الفصائل المرتبكة أو المتحفظة أن المشهد العام قبل المبادرة لن يكون كما بعده، بل أن المتوقع خسارة بعض قوة الفعل والتميز التي كانت خلال الاسبوع الأول للفعل المقاوم، بعيدا عن حجم التضحيات والثمن الفلسطيني المفروض لرد العدوان،..الوقت لا زال ممكنا لقطع الطريق على الحسابات الضيقة أو غير الفلسطينية لتصويب ما يمكن تصويبه..

وفي النهاية هي رؤية سياسية يمكن أن تساعد بعضا ممن لا يرى مختلف "زوايا الرؤيا"!

ملاحظة: الاعتداء على وزير الصحة د.جواد عواد رسالة واضحة جدا لـ"الشرعية الغائبة"..العودة تأخرت وقد لا تكون قريبا..حماس تعلن انها السلطة المطلقة بلا "شريك"..خطيئة سياسية ستكون مكلفة جدا!

تنويه خاص: بعض ملاحظات فصائل المقاومة على المبادرة المصرية تبدو وكأنها تسحب قطاع غزة نحو تدويل القطاع وخارج "الشرعية الفلسطينية"..حذار من الانسياق خلف العاطفة!

الدم الفلسطيني ليس مسارا لـ"تبييض" مواقف البعض السياسية!!

كتب حسن عصفور/ رغم أنه كان من أكثر الأيام دموية ودمارا، فقد كان يوم الثلاثاء 29 يوليو (تموز) اكثر ايام الحرب العدوانية فوضى سياسية، ليس في فلسطين وخاصة "بقايا الوطن"، لكنه طال ايضا دولة الكيان وراعيها الأساس امريكا، ومرت على قطر وأنقرة، وكأن المسألة من يسابق الآخر في بث مشهد الفوضى قبل الآخر وأكثر منه..

خلال مكاملة هاتفية مع القيادي البارز في حركة الجهاد الاسلامي ونائب امينها العام زياد نخالة، تحدث بغضب "جارف" عن حالة التخبط والفوضى التي تطبع الأداء السياسي، وقال أن البعض لا زال يتجاهل بأن "الوقت من دم"، و"ليس من ذهب" كما قيل في امثالنا القديمة، مقولة انتزعها من بين عبارات تعليقا له عما حدث من مسألة تشكيل "الوفد الموحد" و"اطلاق تهدئة انسانية"..

بعد أن صدر بيان باسم "القيادة الفلسطينية"، وإن اصبحت التسمية قاصرة ومنقوصة، لغياب حركتي حماس والجهاد الاسلامي عنه، ما يفقده كثيرا من حقيقة التسمية، لكن تلك ملاحظة لها مكان لاحق، الا أن البيان الذي اعلن عن تشكيل وفد موحد للذهاب الى القاهرة، وطلب هدنة انسانية لمدة 24 ساعة، تمتد الى 72 ساعة لو تدخلت الأمم المتحدة، ولم تمض دقائق معدودة ليخرج ناطق باسم حماس يعلن رفضه لما ورد، ويتحدث بلغة اعتقدنا انها باتت خلفنا، من شاكلة من يمثل هذا أو ذاك، كلمات تخرج عن عقلية متغطرسة الى ابعد الحدود، لا ترى حقيقة المشهد من مختلف جوانبه، وتعتقد انها اصبحت سيدة القرار الفلسطيني العام..

ومع ان قيادي حمساوي آخر رحب ببيان القيادة وكشف أن خالد مشعل رئيس مكتب الحركة السياسي، ابلغهم بالجهود المتفق عليها مع الرئيس عباس، الا ان الأهم ما كشفه لاحقا للنفي الحمساوي لبيان القيادة وخاصة ما يتعلق بالتهدئة الانسانية لمدة 24 ساعة، وزير خارجية تركيا من ان حماس أوكلته

البحث عن هدنة مع اسرائيل، ويقوم بالتنسيق مع قطر واميركا من أجل ذلك، وتكشف الاذاعة العبرية، أن اردوغان ارسل فعلا مندوبا عنه الى تل ابيب لبحث ذلك..

لم تكن حماس بحاجة للقيام بتلك "الهزلية" الصغيرة، إذ يقوم رئيسها مشعل الاتصال بالرئيس عباس ويتفق معه على خطوات محددة، وبعد ذلك يترك لبعض من حماس الخروج للظهور بدور "سي السيد" في حين يرسل لتركيا وقطر وواشنطن الرسائل الخاصة لفعل تهدئة، هل كان القصد هو السخرية من الرئيس و"الاطار القيادي" أم انها لعبة من العاب منح مساحة أكبر لمحور لم يعد له من هدف سوى ركوب الدم الفلسطيني والدمار العام لتنفيذ أجندة سياسية ضد مصر والشرعية الفلسطينية، والتي لا يمكن اغفال هزالة ردة فعلها وطريقة أداءها السياسي المصاب بكآبة لا حصر هلا..

لكن التلاعب في ظل زمن البحث عن سبل وقف العدوان ورفع الحصار، لا يمكن اعتباره الا سلوكا معيبا وخائبا، ويجب ان ينتهي وبلا رجعة، كونه يتجاهل ان "الوقت من دم" وفقا لوصف القيادي زياد نخالة، وأن تكف بعض الأطراف عن تلك الحركات "البهلوانية سياسيا"، وعليها أن تقرر بوضوح سبلها لتحقيق وقف العدوان ورفع الحصار، لو كانت فعلا تريد ذلك، وليس البحث بكل الطرق عن اطالة أمد الحرب العدوانية اعتقادا أن ذلك يخدم اهداف جماعة تعتقد أن اسالة دماء اهل قطاع غزة هو ثمن لسيطرتها السياسية القادمة..لعبة سياسية قذرة لا أكثر..

لقيادة حماس الحرية المطلقة أن تختار من تشاء لتسيير حركتها وموقفها، شرط ألا تستمر بالتلاعب بين هذا وذاك، والرقص على دماء شعب لن يغفر يوما لساسة بحثوا عن مصالحهم واعتبروها فوق الجميع..لتختار قيادة حماس كلها أو بعضها محور واشنطن الدوحة وأنقرة، وتعلن بشجاعة وصراحة أنها لا تريد بديلا عنه، وهو دون سواه ممثلها السياسي وينوب عنها في التباحث في مصيرها المقبل مع دولة الكيان..اما التلاعب بين الحبال، فلن يخدم لا شعب فلسطين ولا مستقبل حماس..

وما دامت قيادة حماس تعتقد انها اصبحت السيد العام، وكما يقول اعلامها واعلاميها أنهم لا يثقون في "سلطة الانقلاب" كما يصفون مصر اليوم، أو أن الضفة تثور ضد السلطة وتريد اسقاطها وفقا لخبراء ومحللي حماس المتحدثين في وسائل اعلام متنوع، فلتذهب منفردة ومن يرغب معها لتقرر وقف العدوان ورفع الحصار وفرض الشروط التي تستطيع، ولها المجال ايضا أن تسقط "كل الشرعيات الا شرعيتها" هي ومن يحب ان يكون تحت ردائها الجديد..

اما الحديث عن استخدام كل السبل وتعدد مصادر الاتصال فهي لعبة لن تنتهي بخير ابدا لشعب لا يستحق دمه ان يصبح مجالا للإتجار أو لـ"تبييض" مواقف سياسية لهذا أو ذاك، وتذكروا دوما مقولة اجدادنا الصادقة والصائبة أن "كثرة الطباخين ستحرق الطبخة"..كفى لمسخرة استمرارها سيحرق وطنا وقضية!

ملاحظة: خطاب قائد القسام محمد الضيف قد يصبح درسا للساسة وبشكل خاص ساسة حماس..وضوح واختصار ومباشرة..لا لف ولا دوران..قال ما يجب أن يقول والكل فهم ما يقول، خلافا لمن يقول ولا يفهم أحد ما يقول!

تنويه خاص: مطلوب من الرئيس محمود عباس ان يمارس شرعيته فعليا في قطاع غزة، وان لا ينتظر مساحة دور تمنح له، البداية من المصيبة الانسانية..ابحث مع مصر والجامعة العربية ما يجب لفعل ذلك..المصيبة أكبر مما يظنون!

"الدوحة" و"رام الله" وبينهما غزة!

كتب حسن عصفور/ دخل العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة اسبوعه الثالث، تاركا من مخلفات حرب وآثار لن تصبح رمادا، ولا ذكرى خالدة فحسب، كما يعتقد "الواهمون"..فما بعدها بالتأكيد لن يكون كما قبلها، فالثمن المدفوع بها باتت تكلفته عالية جدا، مع أن بها ثمن مباشر تم اضافته لرصيد

المقاومة الفلسطينية، ولصفحة الثورة المعاصرة من مشاهد مستحدثة على دولة الكيان، ثمن سيكون حسابا في باب الاعتزاز والكرامة الوطنية، فيما ثمن العدوان الاسرائيلي سيكون ثمنا انسانيا عاليا جدا، بكلفة من الصعب أن يتم وضع لها "مقابل او تقدير" بأرواح انسانية، عوائل بكاملها انتهى مصيرها، فيما مخلفات الحرب العدوانية المادية ستبقى شاهدا لفترة طويلة..لكن الفلسطيني يدرك ايضا ان الوطن يستحق أكثر لو كانت التضحية حقا لفلسطين!

وفيما الحرب العدوانية تتواصل، تحاول بعض الأطراف أن تستغلها لحسابات تبتعد كثيرا عن "الثمن الفلسطيني" المدفوع، ولم تعد هناك "اسرار" أو "عقد" تحتاج لفك ألغازها، فكل المسائل باتت واضحة وضوح الجريمة الاسرائيلية التي لا يجب أن يتوقف مطاردتها مع وقف العدوان، فثمنها سيكون خارج اي اتفاق لوقف اطلاق النار أو انهاء العدوان أو اي تسمية يمكن اختيارها لما يحدث، فالجرائم التي ارتكبتها دولة الكيان خارج أي تهدئة أو توافق، هي القضية التي سيحاسب عليها من ارتكبها ومن يفكر أن يتوطئ على عدم ملاحقة من قام بها، المجرم والساكت عنه كلاهما سيطارد خارج أي نص "تفاهمي" في هذه الحرب العدوانية..

ربما، لم تشهد الحروب على قطاع غزة في السنوات الأخيرة حجما وسيلا من الاقتراحات لوقفها، كما هي الحرب العدوانية الراهنة، والتي باتت مبادرات واقتراحات ترتبط بحسابات لها بعد اقليمي واضح جدا، ولم يعد يخجل بعض أطرافه في الاعلان عنه صراحة، ومع أن مسار المبادرة المصرية كان له أن يكون نقطة الانطلاق الحقيقة لتغيير مسار العدوان، لو أن البعض انطلق فعلا من "حسبة وطنية"، الا أن تطور الأحداث وضع تعقيدات أمامها، دون أي ضرورة سوى اللعب لصالح الغير..

جوهر تعطيل المبادرة المصرية من قبل طرف فلسطيني لم يكن مسألة الارتباط بين وقف اطلاق النار ورفع الحصار وما بعدها، فتلك كان لها أن تذوب سريعا لو تجاوب معها الطرف الذي اعتقد أن ادامة الحرب العدوانية

واطالتها سيكون ذي فائدة سياسية له ولمحوره المعادي أصلا لمصر الجديدة، بل أنه قام بالوكالة عن آخرين لادخال امريكا طرفا مباشرا في المشهد السياسي بعد أن تم صفعها صفعة لم تكن واردة في حساب محور الردة الوطنية..

وبعد تعطيل مفعول المبادرة المصرية، بدأت تظهر مبادرات لا تجد بها تلك الفروق الجوهرية التي تستحق الثمن المدفوع، وكانت البداية من الدوحة التي اعلنت نصا اسمته "شروط المقاومة" للقبول بوقف اطلاق النار، لنكتشف لاحقا أنها ليست شروطا للمقاومة، بل خاصة بفصيل دون غيره، وتبين لاحقا أن تلك المبادرة – الشروط لم تكن مبادرة للتنفيذ بل من أجل اعادة رسم المسار بما يسمح لواشنطن أن تعود من باب "الدوحة السياسي"، فتحرك الوزير الأميركي سريعا، واقام في المنطقة تجوالا، ومع قدومه اخذت القيادة الفلسطينية تحركا كان له أن يكون الأهم لو احسنت التوقيت، لكنها كعادتها لم تعد تأت في الزمن المطلوب..

الاجواء العامة مع قدوم الوزير الأميركي أخذت بالحراك السريع، والمفارقة أنها جميعها تعود الى المبادرة المصرية، رغم كل ما تشيعه أوساطا بحماس نيابة عن قطر وتركيا ضدها وتصفها بمبادرة خنوع وعداء، وهناك ملامح تشير أن الحرب العدوانية أوشكت أن تصل الى وقفها، بعد أن يتم ضمان "الدور الأميركي" في أي معادلة سياسية قادمة، وقطع الطريق على أن تكون مصر هي سيدة المشهد السياسي، مهما كان الثمن، ولم يعد ذلك سرا فكل فلسطيني اصبح يدرك تلك الحقيقة..

وتصريح خالد مشعل يوم 23 تموز – يوليو 2014 من الدوحة، كشف بعضا مما كان، عندما قال أن قطر وتركيا تحركت نحو حماس بطلب مباشر من اميركا، بعد اتصال كيري بكل من العطية الوزير القطري واوغلو الوزير التركي، وبعدها تقدمت حماس بما اسمته "شروط المقاومة" لوقف اطلاق النار، كلام غاية في الأهمية لما سيكون لاحقا، من حيث اللعب لصالح الغير على حساب الفلسطيني، خاصة بعد أن يعلم الجميع حقيقة تعطيل حركة

حماس لمقرتح قدمته أحد فصائ المقاومة لمصر لتصويب بعضا من مبادرتها، لكن قيادة حماس رفضت ذلك التصويب المقاوم أيضا!

امريكا تريد قطف ثمار الحراك، ونقطة حراكها المركزية حيث يقيم خالد مشعل في قطر، فيما تحاول القيادة الفلسطينية تعديل مسار الحراك بما يتيح دورا لأميركا في اطار المبادرة المصرية..عبر ما اسمته القيادة بـ"المذكرة التفسيرية للمبادرة المصرية" تعيد أميركا الى المشهد من خلال هدف المفاوضات التالية لوقف اطلاق النار، حيث تصبح أميركا أحد ضامني الاتفاق المقصود، كما تدعو "المذكرة التفسيرية الفلسطينية الى تشكيل آلية مراقبة بمشاركة أميركا..مذكرة جاءت بعد رحلة الرئيس عباس الى الدوحة ولقاء مشعل، والذي يبدو أنه وقيادة حماس ليسوا في عجلة من أمرهم لاعلان موقفهم من "المذكرة التفسيرية الفلسطينية"، لحسابات خاصة!

لو كان المطلوب وقف الحرب ورفع الحصار بكل اشكاله حقا، لكانت المذكرة التفسيرية الفلسطينية كافية، خاصة بعد أن وجدت صيغة مناسبة لما عرضته قطر باسم حماس للدور الأميركي، ومع أنها تحمل كل ما اشترطته حماس في شروطها، وأدخلت اميركا كمرجعية وضامن للاتفاق، الا أن قيادة حماس تجاهلتها تماما، بل أن خالد مشعل لم يتوقف أمامها وكأنها غير قائمة، ما يزيل "غموضا" ان المسألة ليست توازي وقف الحرب بـ"شروط المقاومة" ولكن بات وقف الحرب رهنا بشروط أخرى، قد تفصح عنها حركة حماس في الساعات المقبلة!

تتالى المبادرات وتستمر التحركات فيما تستمر الحرب العدوانية، الى أن يتم ضمان مصالح امريكا وبعض الأطراف، وعندها سنجد الرافضين يقبلون ما سبق لهم أن رفضوه، ولن تخذلهم اللغة بتغليف ذلك..هي ساعات وكل ما كان مستورا سيظهر وسيبان!

ملاحظة: كلما سمعت حديث بعض الناس وفذلكتهم بل وغطرستهم تشعر بقيمة القيادي الوطني الكبير رمضان شلح..قائد سيكون له شأن يفوق مكانته الفصائلية مع شح في القيادات ذات المصداقية السياسية!

تنويه خاص: دخول الفنان الامارتي حسين الجسمي الى قطاع غزة خلال الحرب كما قالت انباء، رسالة سياسية وانسانية لمن يخوض حربا على "دولة الامارات" بالوكالة عن بلدة لا مستقبل سياسي لها!

المبادرة المصرية تكشف "عمق الانقسام الفلسطيني"!

كتب حسن عصفور/ بعد اعلان "اتفاق الشاطئ" في شهر ابريل عام 2014، لم يكن هناك أي ملمح جاد وواضح حول البعد السياسي في العلاقة الوطنية الجديدة، بل لم يتم التوقف مطلقا أمام مضمون السياسي في العمل المستقبلي، واكتفت الأطراف ذات الصلة بالاشارة الى اجتماع قادم للإطار القيادي المؤقت بعد شهر من الاتفاق، او تشكيل الحكومة، دون أي تحديد واضح لمهام ذلك الاطار المستحدث..

وبالطبع، وبعد ما يقارب من مرور الثلاثة أشهر على "اتفاق الشاطئ"، لم نسمع عن دعوة لذلك الاطار، بل لم يفكر أحد بدعوته، رغم أن هناك احداث جوهرية قد حدثت كانت تتطلب عقد ذلك الاطار الهام، بدأت مع لحظة خطف مستوطنين يهود، وما أنتجته عملية الخطف تلك من اعادة استباحة للضفة الغربية، وحملة اعتقالات واسعة، شملت عددا كبيرا من أعضاء المجلس التشريعي بما فيهم رئيسه المنتخب، واعادة اعتقال محرري صفقة شاليط، وما تلى ذلك لاحقا من عدوان حربي واسع ضد قطاع غزة، كانت تفرض اجباريا أن يحدث لقاءا طارئا عاجلا لذلك "الاطار القيادي الفلسطيني الموحد"..

قد يرى البعض، ان الرئيس محمود عباس وجد ذاته في "حرج سياسي" بعد عملية خطف المستوطنين، وأعتقد كما اعتقدت غالبية قيادة فتح ان عملية الخطف كانت ترمي لارباك الرئيس وسياسته، رغم أنه استنتاج ساذج بالواقع السياسي داخل الضفة الغربية، الا أن العدوان على قطاع غزة كان "فرصة ذهبية" للرئيس عباس وقيادة حركة فتح، لتصويب "الخطأ السياسي" بالهروب من عقد الاطار، وكان بالامكان أن يتصدر الرئيس عباس وحكومته المصغرة – الضيقة المشهد السياسي لو أنها تناغمت مع قوة الردع العسكري الفلسطيني، ووضعت ذاتها في حالة انعقاد دائم بمشاركة القوتين الأهم في المعركة العسكرية حماس والجهاد الاسلامي..

لم تكتف القيادة الرسمية وحكومتها بالتقاعس الكبير، عن التعاطي الحيوي مع ما يجب أن يكون في مواجهة العدوان، بل أنها تجاهلت العدوان طوال يوم كامل، وكأنه يحدث في "القطب الشمالي"، معتقدة أنه سيكون "ضربة عسكرية وستمر"..لكن سوء التقدير أو غياب الرؤية الشاملة أو لأسباب أخرى اعمى بصيرتها عن اتخاذ ما كان يجب أن تتخذه القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني..

وبدل من أن تعود القيادة الى جادة "الصواب السياسي" خلال مرحلة الحرب العدوانية، وتعيد تصحيح الخطأ الكبير في السلوك والممارسة، تحت شعارات وتبريرات لا تليق بمن يمثل الشعب الفلسطيني، فإنها أصرت على تجاهل الواقع القائم، وتعمدت عقد لقاءات لاحقة بمسمى "القيادة" دون أن يكون لأهم ركيزتين في الحضور العسكري ضد العدوان الاسرائيلي حضورا في تلك الاجتماعات، بل أن "القيادة" لاحقا وبشكل مفاجئ اتخذت مواقف وقرارات في ظل تجاهل كلي لحركتي حماس والجهاد، في تصرف يؤكد ضعف البصيرة السياسية لتلك القيادة..

ولأن الخطأ أخذ يتحول الى خطيئة سياسية، والاصرار على تغييب كل من حماس والجهاد عن المشاركة الفاعلة في القيادة أو عقد اجتماع خاص للاطار المتفق عليه، أتت المبادرة المصرية لوقف اطلاق النار ثم البحث عن "ترسيخ

التهدئة" لتكشف مدى "العورة السياسية" في الحقيقة الفلسطينية التنظيمية، لسنا الآن في معرض مناقشة المبادرة المصرية، نصا وروحا، فتلك مسألة لاحقة بالتأكيد، لكن الأهم هو ما برز من موقف فلسطيني تجاه تلك المبادرة، فالرئيس محمود عباس وحركة فتح، وأطراف من "القيادة الرسمية" رحبت بتلك المبادرة، فيما رفضتها بوضوح حركة حماس قيادة سياسية وعسكرية، بل أن احد قيادتها، اسامه حمدان تحدث الى محطة سي أن ان ليصف المبادرة وصفا لا يليق، لم يكتف بالرفض بل أنه سخر منها، ونعلم يقينا سبب ذلك عند بعض حماس في الخارج، فيما وضعت الجهاد وفصائل مسلحة اخرى بعضا من تحفظات على شكل العرض والاسلوب..

كيف يمكن بعد الآن ان يتم وصف الحال الفلسطيني، القيادة الرسمية ترحب بالمبادرة، فيما ترفضها أو تتحفظ عليها فصائل أخرى، من سيفرض موقفه وكيف سيكون التعاطي مع الطرف الفلسطيني لاحقا، ونعلم أن رفض حماس لن يطول وتحفظ فصائل غيرها ايضا سيجد طريقه للتعامل بشكل آخر، لكن كيف يكون موقف الممثل الرسمي للشعب الفلسطيني عندما يرحب ويوافق على مبادرة لا يملك ذرة تأثير على من يجب أن يقبل أو يرفض تلك المبادرة، كيف سيكون الحال بعد تلك الفضيحة السياسية، التي كشفها اطلاق المبادرة المصرية..

كان بالامكان تجاوز كثيرا من عيوب الحالة الفلسطينية، لو أدرك البعض أن عقد الاطار القيادي المؤقت ضرورة، لو انهى البعض تلك "الخفة السياسية" التي تدار بها القيادة شكلا ومضمونا، كان بالامكان افضل، لو أن الاطار القيادي المؤقت في حالة انعقاد دائم لتم مناقشة المبادرة وغيرها مما يجب ان يكون في ذلك الاطار، ليكون صاحب المسؤولية عن الرفض او القبول او التحفظ أو التعديل المطلوب، لكن الاستهتار بالآخرين، رغم ما لهم أدى الى حدوث هذه "الفضحية السياسية"..

كان بالامكان أفضل..نعم..لكن هل انتهت الفرصة لتطويق فضيحة كبرى، القول بلا ، لا زال ممكنا، رغم حدوث ما حدث..لكن ذلك يتطلب شجاعة

ورؤية غير التي تسود..الأفضل للرئيس عباس أن يعقد اجتماعا "عاجلا وطارئا" للإطار القيادي المتفق عليه، بمشاركة حماس والجهاد لمناقشة المبادرة المصرية، وتحديد موقف وطني منها، غير ذلك نكون لا زلنا نعيش في "جلباب الانقسام السياسي الكبير"..

ملاحظة: بالمناسبة هل وصل وفد حكومة الرئيس عباس الى غزة للتضامن مع أهلها..فعلا يطعميها الحج والناس راجعة!

تنويه خاص: الخبر الأهم يوم أمس لم يكن الحرب العدوانية وجرائم دولة الكيان، بل كان فيما نشر عن شراء دولة قطر "العظمى" صواريخ "باترويوت" بقيمة أكثر من 11 مليار دولار..تخيلوا كيف يتم سداد فاتورة حماية بعضهم!

"المشهد الغزي" يعيد تعريف "جرائم الحرب"..فمن يطارد!

كتب حسن عصفور/ قد تترك صور ومشاهد قطاع غزة التي تم بثها للعالم، بكل قساوتها الانسانية، أحد اهم اسلحة المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الاسرائيلي، حيث أن تلك المشاهد ستبقى في "الذاكرة العالمية" تفوق كل ما يمكن لحدث أن يترك أثرا، ولعل تلك أحد أبرز ما كان من فائدة لـ"الهدنة الانسانية" التي تحاول دولة الكيان أن تجعلها "ثابتا" دون أن تدفع ثمنا لعدوان، سيكون ذاته بوابة لمطاردة ذلك الكيان قادة ومسوؤلين عسكر وساسة أمام العالم..

قساوة المشهد اللامعقول، لن يزيل مخزون القوة غير العادية للانسان الغزي الفلسطيني، وهو يبحث في ركام عن بيت ومنزل وادوات، وقبل كل ذلك عن روح انسان ذهبت دون "وداع"، مشهد الغزي الفلسطيني خلال لحظات البحث عن "المفقود" من انسان ومكان ستبقى خالدة خلود قضية الوطن

الفلسطيني، وتعيد احياء الاسطورة التي بحث عنها الآخرين عن سر هذا الانسان تكوينا في المضي نحو هدف لم يتخل عنه يوما، وقطعا لن يتخلى عن تحرير وطن واعادة ديار وارض وذاكرة ..

مشهد القطاع يوم 26 يوليو 2014 سيقى الشاهد الأكبر لجريمة حرب دولة لن تفلت هذه المرة من عقابها، شاء من شاء وأبى من أبى، كما قلها الخالد ياسرعرفات يوما..مطاردة دولة الكيان كدولة مجرم حرب اصبح واقعا مقبلا وحقيقة آتية، لن تستطع أمريكا ان تقف عائقا امامها، فإن تقاعست الشرعية الفلسطينية عن فعل ذلك لحسابات صغيرة، فعائلات قطاع غزة ستكون هي صاحبة ذلك الحق الانساني والقانوني، وقد يكون ذلك أكثر نفعا سياسيا وقانونيا ايضا، حيث الجريمة هنا واضحة للعيان، صوتا وصورة ومشهدا لن يزول..

القيمة السياسية – القانونية لمطارة "عائلات قطاع غزة" لدولة الكيان قد تكون أكثر فعالية من فعالية حركة القيادة الرسمية، ذلك ان تلك العائلات لا تحتاج للبحث عن "مستندات" خاصة مصابة بارتعاشة أن يكون هناك رد مضاد لمعاقبة فصائل بعينها، كما تقوم دعاية دولة الكيان دوما بالترويج، كلما اراد البعض الفلسطيني الحديث عن المحكمة الجنائية الدولية، يخرج من بين "اهل فلسطين" من يستخدم "ارهاب قانوني" بأن ذلك له أثر معاكس على الفصائل، متجاهلا أن كل ما كان من الفصائل سلاحا رد فعل على عدوان، لكنه لم يدمر كوخا واحدا به كلب أم حمار، وليس انسان وعائلات بأكملها سيتم شطبها من السجل المدني الفلسطيني..

عائلات قطاع غزة، أو من ينوب عنها تستطيع اليوم أن تنتقم لكل عائلات فلسطين التي دفعت ثمنا لحرية وطنها، دون ان يعاقب المجرم عما ارتكب من جرائم باتت "نموذجا ساطعا" يمكن معها اعادة تعريف "جرائم الحرب" وفقا للمشهد الغزي، ولذا ما يجب القيام به اليوم، قبل الغد هو أن تقوم مؤسسات فلسطينية غير رسمية، بتبني مطالب تلك العائلات، وتجد لها الدعم

الضروري لبتاشر فورا القيام بمهاما، قبل ان تذهب آثار الجريمة عبر كواليس السياسية..

وأحسن صنعا المسؤول الفلسطيني محمد دحلان، باعلانه الاستعداد لتقديم كل اشكال الدعم للعائلات الغزية الفلسطينية في معركتها المقبلة مع دولة الكيان، وكي يصبح هذا الاستعداد واقعا وحقيقة فيجب أن يعلن دحلان عن خطواته المحددة، والاتصال بمؤسسات فلسطينية ودولية للقيام بذلك، وان يكون لها لجنة متابعة خاصة بهذه القضية تتابعها لحظة بلحظة، ويمكنه ذلك من خلال ما يملك من علاقات محلية ودولية تنفيذ ذلك..

اعلان مطاردة دولة الاحتلال عبر جرائم الحرب في قطاع غزة اليوم قبل الغد سيكون له أثر سياسي كبير جدا، وسيفتح بابا عالميا للتطوع القانوني مع تلك اللجنة لن يتوقعه أحد، فالجريمة الحاضرة في مشهد قطاع غزة يفوق كل ما يمكن أن يقوله أو يكتبه أي فلسطيني مهما اعتقد أنه قادر على "تسويق " الرواية الفلسطينية، وعل البعض يصمت افضل كثيرا ويكتفي بترويج تلك المشاهد لتقول ما يعجز عنه كل المعتقدين أنهم "خير المتحدثين"..

سريعا طاردوا دولة الكيان لتصبح فعلا وقولا "دولة منبوذة"..والعالم بدأ يرى بها ذلك فعلا..المهم ان يقتنع بعض ساسة "بقايا الوطن" في فلسطين أن تلك حقيقة وليس ادعاء!

ملاحظة: غضب فتح والجهاد من مؤتمر باريس خطوة صائبة جدا..تحتاج لتطويق عملي وليس كلامي لانتاج موقف فلسطيني موحد من "شروط وطنية" لوقف العدوان ووقف اطلاق النار!

تنويه خاص: انباء عن قيام تركيا بمفاوضات مباشرة مع دولة الكيان نيابة عن حماس..هل اسقطت دولة "آل عثمان" فصائل المقاومة وممثل فلسطين الرسمي من حسابها السياسي..وهل تقبل قيادة حماس بهذه اللعبة الخبيثة!

الى "حماس"..وقبل فوات الآوان!

كتب حسن عصفور/ الحرب العدوانية على قطاع غزة، في نسختها الجديدة لن تدوم أبدا، وسيتم قهر المحتل مهما ارتكب مجازرا وجرائم حرب، ولن ينجو من عقاب رغم، أن البعض لا زال مصابا بعسر سياسي، وهلع مما سيكون.. الحرب على قطاع غزة لم تكن لاستهداف فصيل أو مجموعة سياسية، بل هي جزء من حرب لتركيع شعب وتمرير مخطط تهويد القضية الوطنية، بعدما اعتقدت الزمرة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، وظنت أن "غياب حالة التصدي والمواجهة والفعل الرادع" بات سيد الموقف، خاصة وأن خطاب الرئيس محمود عباس في 18 يونيو –حزيران بجدة، مثل قمة "الانكسار السياسي"، رغم كل محالاوت فرقة "التزمير" لتبيض سمعته بوصفه أنه خطاب "غير شعبوي" لكن لانقاذ شعب، فكان الرد على تلك الزمرة الفاسدة سياسيا بحرب شاملة بدأت في الضفة لتصل الى قمتها على قطاع غزة..

الحرب على قطاع غزة، ليست حربا ضد حركة حماس، لا قيادة سياسية ولا مشروع، بل هي جزء من حرب لتصفية روح الحضور الوطني، وتكريس "روح الخنوع" التي اعتقدت أنها باتت جزءا من المشهد.. وستكون نتيجة الحرب، بل يجب أن تكون نقطة فاصلة في مشهد الفعل الوطني الفلسطيني، رغم بوادر السباق الذاتي – الأناني لاستعراض الرد الفصائلي، بعيدا عن أي حالة تكاتفية وليس وحدوية، فكل يفعل ما يفعل وكانه يبحث اعلاءا لإسم الفصيل قبل تجسيد روح الفعل الوطني، وشواهد ذلك لا حصر لها، حتى مسمى الحرب فلسطينيا ردا على مسمى العدو، لم تكن "جبهوية"، ولأن المسألة ليست مناقشة لمرض مزمن في الحال الفلسطينية، الا أن الضرورة تفرض تفكيرا مختلفا جوهريا عما كان..

ومع أن الحرب دائرة والعدوان مستمر، والرد المقاوم يتصاعد بشكل يمنح الفلسطيني بعضا من كرامة يفتخر بها، الا أن هناك ما قد يمثل اساءة سياسية بالغة لذلك المظهر الكفاحي، خاصة في قطاع غزة، حيث تتوارد معلومات تشير الى قيام أجهزة أمن حماس بحملة مطاردة واعتقال وتعذيب لكوادر وعناصر من شباب حركة فتح، تحت تهم واهية، بل وبعضها مشين ومعيب، اعتقال وتعذيب باسم "التخابر مع رام الله"، والمعلومات المتوفرة، ليست جزءا من الاشاعات بل هي حقيقة وبعض الأسماء وصور التعذيب متوفرة لمن يريد من قيادة حماس استدارك الفضيحة..

يقول البعض أنه خلال المعركة لا يفضل البحث عن الثغرات، ولكن عندما تشكل تلك "الثغرات" خرقا واختراقا للمعادلة الوطنية تصبح مصيبة لا يجب أن تستمر تحت أي ذريعة أو اعتبار، ومطلوب اغلاق كل المنافذ التي يمكنها النيل من روح "التوحد القائم" فعليا في قطاع غزة، وروح الفخر بالفعل المقاوم، دون تمييز بين هذا وذاك، وغالبية شباب فتح كانوا منذ البدء مع الرد والتفاعل الوطني، وسجلوا نقدا لاذعا لقيادتهم المرتبكة، قد يكون سابقة منذ "خطف غزة"، ولذا لا يجوز اطلاقا استمرار حملة أمنية غبية تمارس علنا، حتى وصلت لبعض وسائل الاعلام العربية..

لا يجب ان تعتقد أوساط حماس أن الحرب على قطاع غزة، هي فرصة للإستفراد السياسي، أو الاستعلاء كما بدا واضحا في خطاب مشعل امس من العاصمة القطرية، والذي ظهر وكأنه يبحث عن قطف نتيجة الحرب قبل ان تنتهي، وتفاخر بأن الاتصالات باتت تهل عليه من الشرق والغرب، كلام لا يمكن ان يتسم بالمسؤولية الوطنية في ظل معركة، بحث عن الذات بعد "ارتكان" طويل يشير أن التفكير لم يكن سويا، خاصة وأنه ابتعد كليا عن المساس بسيدة الحرب امريكا لحسابات الاقامة والمصروف..

الحرب ستنتهي وستعود الحياة السياسية الى قطاع غزة، ولن تنكسر المعادلة الخاصة بحماس، إلا عبرالقناة الوطنية الفلسطينية، وأن ثمن الحرب والمقاومة سيذهب هدرا لو ظن البعض "المريض" انه سيكون الجاني ربحا، فمن يدفع

الثمن كل أهل القطاع، ولا نعتقد أن غالبية الشهداء ينتمون لفصيل بعينه، كما أن الصواريخ التي تذهب لتنشر الرعب داخل دولة الكيان ليست "حمساوية خالصة" فالجهاد شريك رئيسي بها، وبعيدا عن الاعلام العبري وكيفية تركيزه على استخدام اسم "القسام" فذلك لا يلغي الحقيقة التي يعلمها أهل فلسطين..

فرصة حماس أن تزيد عمق الانتماء للوطن، وأن تكف عن "العيش في جلباب الفصيل"، وأن فلسطين ليست جولة لاقتطاف ثمارها، الحرب لن تنتهي مع العدو المحتل بالعودة الى تهدئة معيبة عام 2012، وأن نتائج الحرب العدوانية سيكون لها اثر وطني عام، لذلك بات مطلوبا من قيادة حماس في القطاع أن تصدرا امرا مباشر لتعزيز روح الوحدة وتعميم مفهوم الشراكة الوطنية، وأن تتوقف كليا عن ملاحقة اي وطني فلسطيني، خاصة شباب حركة فتح، الذين يتشوقون للمقاومة كما شباب القسام والسرايا ومجمل فصائل العمل المقاوم في مختلف الفصائل..

لا يجوز اطلاقا أن يتم ملاحقة أو توقيف أو اعتقال وتعذيب وطني فلسطيني، تحت ذريعة الاتصال – التخابر مع رام الله، عيب جدا ولا يليق بمن يقاتل وهو يحمل روحه على كفه..فالعدو لا يميز، هي فرصة ليس لردع العدو وحسب بل لتعظيم روح الشراكة الوطنية والانتماء للوطن قبل الفصيل..

ملاحظات ربما يراها البعض مؤجلة، الا أن المعركة تفرض الحذر المبكر، وحماية الداخل ليس أقل اهمية من مواجهة العدو..نأمل بروح الرد الوطني المشرف الاقلاع عن كل ما يسيء لروح الفسطيني!

ملاحظة: لماذا يحتاج الفعل الرسمي الفلسطيني كل هذه الاجتماعات التي هبطت فجأة..هل هي للفعل أم للإبراز الاعلامي..المسألة ابسط كثيرا من المعلن..وكلها معلومة منذ عامين ولا تحتاج سوى لقلم حبر ومرسوم يا سيادة الرئيس!

تنويه خاص: روح أهل القطاع تكسر كل عدوان..دوما كانت غزة فعلا لن تخذل أمتها..لأهلها وأهلي فخر لا بعده فخر!

بالمناسبة..ما هي "مطالب المقاومة"!

كتب حسن عصفور/ ليس غريبا لو شهدنا تغييرا جوهريا في موقف بعض أطراف محور قطر تركيا وبعض من يدور في رحابهم لضعف في نفس بشرية تجاه الجاه والمال، من المبادرة المصرية الرامية لوقف اطلاق النار مع وصول جون كيري الى القاهرة، مع البحث عن بعض كلمات تسمح لهم بالتظاهر أنهم حققوا المراد، تقدير سياسي ليس أكثر..

ولكن كي لا نخوض في عالم "الغيب السياسي" سنتركه الى الساعات المقبلة القادمة، وسنرى كيف ستكون المسألة نصا وحدودا، وسنلاحق كل ما هو جوهري أو شكلي ليكون معيارا للحساب السياسي اللاحق فيما سيكون، السؤال الأهم اليوم هو هل هناك فعلا "مطالب موحدة ومحددة لفصائل المقاومة" لوقف الحرب العدوانية على قطاع غزة، وايقاف عجلة "المجازر" التي بدأت تدور في سرعة لم يسبق لها مثيلا خلال حروب الشعب مع العدو الاسرائيلي، تعيد الذاكرة في بعض مشاهدها الى زمن "اغتصاب الأرض" عام 1948..

والسؤال عن "مطالب المقاومة"، لم يأت من فراغ، بل فرضه ما ظهر من تباين علني ومكشوف نتيجة ما أعلنته قطر وأكدته حماس عن "شروط المقاومة ومطالبها" لوقف الحرب، بينها احالة الملف كاملا للبيت الأبيض، وهو ما خلق رد فعل رافض لتلك "المطالب"، بل واعتبرها البعض تجاوزا للخطوط "الحمراء" حيث أن امريكا هي الشريك الرئيسي والاساسي للمعتدي، ولا يمكنها أن تكون طرفا في معادلة وقف العدوان وتلبية "شروط

المقاومة"، لذا يشرع الباب السياسي أمام حقيقة ما اعتبرته حركة "حماس" من خلال كل من يحب الحديث داخل القطاع وفي الدوحة، شروطا للمقاومة، فيما أجمعت كل فصائل المقاومة على رفضها، من الجهاد الى المقاومة الشعبية، مرورا بأبو علي مصطفى، ومختلف أجنحة كتائب شهداء الأقصى، وكتائب المقاومة الوطنية، وألوية صلاح الدين، ومختلف الأجنحة العسكرية العاملة في معركة الدفاع عن قطاع غزة، دع عنك فصائل العمل السياسية، التي ستقول حماس أنها غير ذي صلة بالمعركة..

رفض فصائل المقاومة كافة للمبادرة القطرية نيابة عن حماس، يكشف غياب واضح لما بات يسمى بـ"مطالب المقاومة"، وأن حركة "حماس" تتصرف دون مشاورة أو تنسيق مع بقية الفصائل التي تخوض معركة عسكرية مع قوات الاحتلال، وكأنها نصبت نفسها ممثلا "شرعيا وحيدا" لتلك الفصائل، تتصرف نيابة عنها دون اي احترام لموقفها وكأنها فصائل لخدمة أهداف حماس تستخدمها لتحسين شروطها السياسية في معادلة، يجمع كل ابناء الشعب الفلسطيني أنها معادلة ضارة وطنيا ومرفوضة ايضا..

ولأن الوقت بات ثمنه دم فلسطيني، بات لزاما أن يتم الاتفاق بوضوح كامل على حقيقة "مطالب المقاومة"، لتقديمها الى مصر بشكل رسمي، سواء عبر الرئيس محمود عباس، أو ممثل حماس في الاتصال مع مصر موسى ابو مرزوق، رغم محاول بعض حماس النيل من تمثيله، كما يمكن أن يستبدل كل ذلك بتشكيل وفد "مقاوم موحد" لينقل "المطالب الموحدة"..

والطلب بهذا التوحيد أصبح ضرورة سياسية ووطنية في آن، كي لا يصبح لكل طرف مطالبه الخاصة، ثم يخرج أحدهم ويعبترها "مطالب مقاومة"، وهو مظهر لا يليق ولا يرتقي الى قيمة الثمن الوطني الذي تم دفعه لوقف العدوان وتحقيق "مطالب المقاومة"، ويجب أن يتم التركيز الدقيق في عناصرها، وان لا يتم الخلط بين ما لنا من مطالب وحقوق سبق أن تم دفع ثمنها مع دولة الكيان، وما هو مطالب فلسطينية فلسطينية..الخلط العشوائي هنا يمثل ضررا وليس ربحا سياسيا، وليت من يريد صياغة "مطالب

المقاومة" ان يعود الى ما سبق الاتفاق عليه مع دولة الكيان، وبها الكثير الذي يمكن أن يكون أفضل كثيرا مما يعرضه البعض بلغة "مقاومة" وهو في الواقع تراجع كبير عما لدينا، مكسبا وحقوقا..

ولأن هناك مسائل يتم تجاهلها، لا بد من التذكير أن بحث قضية "المنطقة الأمنية العازلة" على طول حدود قطاع غزة مع دولة الكيان تشكل أهم كثيرا من قضايا يتم عرضها، كما مسألة مساحة الصيد البحري، وبناء الميناء كون الاتفاقات السابقة بها ما هو أفضل مما تعرضه حماس، بينما يتم تجاهل بحث تلك المنطقة التي تشكل خطرا حقيقيا على سكانها..

كما أن الظرف يسمح باعادة فتح ملف الطريق الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية والذي يوجد به نصا صريحا خلال المرحلة الانتقالية، تم العمل به لفترة، والحديث عن طلب فتح الممر الآمن، تمهيدا لاعلان دولة فلسطين التي يجب ان تكون الخطوة المقبلة للقيادة الفلسطينية الموحدة..

تحديد "مطالب المقاومة" بوضوح ودون عشوائية سيكون عنصرا هاما في المواجهة السياسية، وقد تصبح ضرورة خلال الساعات القاددمة، وليت فصائل المقاومة تتفق على تشكيل "وفد موحد" لنقل تلك المطالب الى مصر قبل وصول الوزير الأميركي ونجد "انقلابا" في لغة بعض من تباكى كثيرا على الدم الفلسطيني، بكاء أنتج دموع التماسيح التي لم تكن تبحث الا كيف لها أن تعيد لأميركا كرامتها التي مسحتها مصر بحذاء قديم..

ملاحظة: من غرائب السياسة أن يتم اعلان الحداد الرسمي الفلسطيني ثلاثة ايام على مجزرة الشجاعية..اليس ما يحدث في القطاع كله مجازر تستحق ما هو غير الحداد..لماذا بات التفكير ضحلا الى هذا الحد..والله عيب جدا!

تنويه خاص: لا ضرورة لتكرار بعض المتحدثين المملين مقولة ننتظر قوات الاحتلال برا..يجب القول أن التصدي لها بات خيارا لا غنى له كي يدفع ثمن توغله عميقا في بعض مناطق قطاع غزة!

"حماس موقف أمريكا" المفاجئ!

كتب حسن عصفور/ لا نعتقد أن هناك من أصيب بالعمى بكل أشكاله، السياسي والفكري لعدم رؤية حقيقة الموقف الأميركي من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، خلال اسبوعين وأكثر، تركت اشكالا من المجازر الانسانية ما يشكل قطارا سريعا لحمل دولة الكيان، حكومة ومسوؤلين الى المحكمة الجنائية الدولية فورا، دون أن تبذل "الطواقم الفنية" لمكتب الرئيس محمود عباس أي جهد بلاغي في البحث عن "البعد القانوني" و"الصياغي" لطلب لم يعد بالامكان أن يبقى حبيس أدراج الشرعية الفلسطينية..

ورغم محاولات محور قطر تركيا وبعض حماس في تبيض صفحة امريكا والغاء عنها صفحة الشريك العدواني، من خلال مبادرة تقدمت بها تلك الأطراف، لم تجد من يتعامل معها سوى "فئة ضآلة" حاولت استغلال دم أهل القطاع بلغة مزايدة خطابية لتمريرها، لكن زمن الكذب لم يعد بالامكان تمريره على شعب دفع من الدم لحساب قضيته وكرامته دون من يتوهم أنه بات "مشعلا" في الثورة ..اميركا هي أمريكا..

وبعد مرور تلك الأيام التي حملت من الثمن ما لم تحمله حروبا سابقة، تذكرت امريكا أنها لا تزال على "قيد الحياة السياسية"، وخرج علينا رئيسها اوباما ليعلن وبشجاعة يحسد عليها، أنه امر وزيره كيري للذهاب الآن الى المنطقة وطالبه بوقف القتال فورا وفقا لاتفاقية 2012، التي ابرمتها حماس مع دولة الكيان في رعاية حكم الجماعة الاخوانية وواشنطن، وتجاهل كلية المبادرة المصرية، لتعود الخارجية الأميركية بعد ساعات من ذلك التجاهل لتقول أنها تؤيد المبادرة المصرية باعتبارها الأفضل..ارتباك يكشف عورة الحقيقة الائبة لسياسة المتآمرين..
الموقف الأميركي لا يمكن التعامل معه بتلك السذاجة التي يحاول بعضهم التعاطي معه، منذ اطلاق مصر مبادرتها لوقف العدوان ولقطع الطريق على الحرب البرية، وتحصينا للدم الفلسطيني وحماية أهل القطاع من كل جرائم محتملة، دون أن تنسق مع واشنطن، انطلاقا من أن مصر هي ولا غيرها من

يتحمل مسؤولية الفعل في هذا المسار، ما أدى لغضب اميركي علني استغلته لتحريض أدواتها في قطر وتركيا ضد المبادرة، فانطلقت موجة غضب وعداء منهما وبعض أدواتهما ليس ضد المحتل بقدر ما كان ضد مصر، وتلاعبوا بالمسألة حتى تصل الى الحرب البرية علهم يحصدون مكاسب تعيد الضوء لبعض قيادات أصيبت بوهن سياسي في فلسطين..كشفها لقاء سابق بين أحد قيادات فتح مع مخابرات قطر..

الحماس الأميركي بعد اسبوعين على الحرب ورفض المبادرة المصرية، جاء اعتقادا من أن الوقت بات مناسبا لتسجيل "نقاط سياسية" على الدور المصري، وكأن اوباما أراد القول أنه لا مجال لأي اتفاق دون أن تكون "البصمة الأميركية" دامغة على أي اتفاق، كونها تعلم يقينا أن نجاح مصر وحدها دون أي مشاركة أو تأثير اميركي مباشر، هو تعزيز ورفع منسوب قيمة مصر السياسية اقليميا ودوليا، وهو ما يصيب أدوات اميركا في قطر وتركيا والجماعة الاخوانية وممثليها في فلسطين بضربة قاصمة لمخطط التآمر ضد الثورة المصرية..

المؤامرة السياسية الأميركية حاولت ادامة امد الحرب لرفع منسوب الجريمة في فلسطين اعتقادا أنها تستطيع لاحقا وتحت غطاء "البعد الانساني" أن تعود لمكانتها التي حرمتها منها مصر، بل أنها لن ترفض المبادرة المصرية إن وافقت لها على دور ومكانة تستطيع أن تبدوا بها أنها لا زالت قوة ذات تأثير في المنطقة، ولا يمكن لأي كان تجاوزها فيما يخص الملف الشرق أوسطي..

المناورة القطرية التركية وبعض حماس فيما سمي بمبادرة "المقاومة"، لم تتمكن من خداع العقل الوطني الفلسطيني فلفظها بأسرع مما اعتقد مطبخ "الوكسة السياسية" في الدوحة بكل مشاركيه، عربا وفرنجة، حيث حاولوا اعادة امريكا لقيادة القطار للوصول الى "تهدئة" ليس كطرف مشارك فحسب، بل كمرجعية وضامن وصاحب القول الفصل عند كل اختلاف، لعبة قذرة لم تصمد بفعل وعي اطراف وطنية فلسطينية..

وبلا شك أن الدوحة حاولت أن تجعل من ذاتها مقرا لبحث ما سيكون، مستغلة وجود خالد مشعل لتصبح "قبلة" للزوار والباحثين عن اتفاق للتهدئة، وهي تدرك أن ذلك وسيلة سياسية هامة لاعادة الاعتبار لمكانة مشعل ومن معه الى الحاضر الفلسطيني، وخاصة بعد أن فقد كثيرا من مكانته في قطاع غزة بعد نجاح الثورة المصرية، وعودة موسى ابو مرزوق الى القطاع، حسابات سيتم بحثها بعد أن يتم وضع حد للحرب العدوانية والانتقال من مشهد الحرب والجريمة الى مشهد جديد..

الحماس الأميركي المفاجئ ليس من اجل فلسطين، ولن يكون ذلك يوما جزءا من العناية الأميركية، لكنه محاولة لاعادة تصويب مسار صفعته مصر الثورة صفعة لم تكن ضمن حسابات واشنطن وأدواتها، ولم يكن صدفة أن يصرخ الحليف الأبرز لأميركا في المنطقة اردوغان لوصف الرئيس المصري وصفا خرج عن كل تهذيب، لأنه قبل كل الآخرين فهم الرسالة المصرية.. ان المنطقة كبيرها من أهلها وليس مستوردا مهما حمل من المسميات..

الخدعة الأميركية لا تزال قائمة..ومناورة أدواتها لا تزال قائمة..وهو ما يجب للقوى الفلسطينية كافة ومصر الثورة وحلفهم السياسي ادراكه وقطع الطريق عليه بالبحث الجاد فيما يحمي فلسطين القضية وقطاع غزة بكل متطلباته السياسية والانسانية، وأن تدرك الشرعية الفلسطينية أنها هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب ولا يجب ان تتنازل عن ذلك تحت أي ظرف..المؤامرة مستمرة ومواجهتا مستمرة ولا مجال لأن تترك المؤامرة والمتآمرين لتحقيق أي مكسب سياسي..

ليت الرئيس محمود عباس يعود لتشكيل غرفة عمليات سياسية حقيقة وليس للاعلام كي لا تخسر فلسطين وتربح فصائل..

ملاحظة: "التهدئة الانسانية" بوابة عبور لـ"التهدئة السياسية"..كيف يكون ذلك ..تحتاج لتفكير وطني فلسطيني وليس مستوردا من هنا وهناك!

تنويه خاص: اخيرا اكتشفت حكومة التنافر الوطني طريقا لدفع رواتب موظفي حماس..الم يكن بالامكان ذلك دون دماء تسيل لتعيد الصواب لبعض فاقديه!

خطوات مطلوبة "مفقودة" قبل رسالة " الحماية الدولية"!

كتب حسن عصفور/ وفجأة تحركت "عجلة القيادة" الفلسطينية في اليوم السادس للعدوان، كما لم تتحرك قبلا، إذ وقع الرئيس محمود عباس رسالة تم تسليمها لمندوب الأمين العام للأمم المتحدة، تطلب الحماية للأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني، والعمل على انهاء الاحتلال، ثم عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا "طارئا" أيدت به ما جاء في الرسالة، وهي صيغة مقلوبة للعمل المؤسساتي، وتلاها اجتماع لمركزية "فتح"، التي تتصرف وكأنها "الحزب الحاكم، عمليا حدود ذلك في الضفة وحدها، لكن كما يقال سنعتبر أن في تلك "الحركة بركة سياسية" نأمل ان تتحول لفعل مؤسسي متكامل..

ومن أجل أن تكون الجدية هي الحاضر في الفعل السياسي الفلسطيني، يجب مراجعة عمل "المؤسسة القيادية" الفلسطينية، خاصة في المرحلة الراهنة، فلا يمكن لعاقل أن يعتقد بامكان انعقاد اي اجتماع للقيادة، في اللحظة الراهنة، ووضع "خطة استراتيجية للتحرك القادم" دون مشاركة فعلية وفاعلة لحركتي "حماس" و"الجهاد الاسلامي"، فهما قوتان بارزتان لهما حضورهما الأقوى كثيرا من غالبية من يجلس على مقاعد "القيادة"، سواء قوة جماهيرية أو فعل عسكري، وما يحدث راهنا أوجب التحرك الرسمي نحو طلب الحماية بفعل فعلهما في القطاع..لذا لا يمكن التعامل من الآن ولاحقا بأن الخطوات المتخذة باسم القيادة معبرة عن "الكل الفلسطيني"، عدا أنها لن تجد لها طريقا في منطقة لا يمكن الغائها من الخريطة الوطنية – السياسية وهي قطاع غزة، عدا أن الان هناك اتفاق على "المصالحة" يؤكد اصحابه أنه لا زال حيا..

أما البارز الأهم في الخطوات المفقودة في طلب الحماية الدولية، هو أن المفروض أولا، وكي يمكن اعتبار الطلب جادا وحقيقيا، ويمكن التعامل معه بكل الجدية المطلوبة، هو قيام الرئيس عباس بالخطوات التالية:

** اعلان "دولة فلسطين" دولة تحت الاحتلال، وانهاء كل حضور سياسي – كياني للسلطة الوطنية، واعتبار كل ما لها هو لدولة فلسطين المحتلة، كما جاء في قرار الأمم المتحدة في 19 نوفمبر – تشرين الثاني عام 2012 حدودا وعاصمة..لأن طلب الحماية قبل اعلان "دولة فلسطين" كدولة محتلة يضعف جدا الطلب الخاص بالحماية، بل قد لا يتم التعامل معه بالقدر المطلوب، ويمكن اهماله بعد اي جلسة لمجلس الأمن أو الأمم المتحدة، لذا وكي تواصل فلسطين حقها السياسي – القانوني الحصول على حق الحماية الدولية، لا بد من اعلان الدولة بداية..

** وبالتأكيد لن يغيب عن "القيادة الفلسطينية" ان أي طلب للحماية الدولية لا قيمه له اطلاقا، وقوات الأمن الفلسطيني تحتفظ بكل ما لها من قنوات وادوات في "التنسيق الأمني" مع دولة اسرائيل، بل أن ذلك قد يصبح "اداة سخرية سياسية" عند مناقشة الطلب، إذ كيف يمكن أن يطلب حماية من قوات وهي تملك علاقات تنسيق وصفها الرئيس عباس بأنها "مقدسة"..فلو أريد للطلب أن يصبح طلبا حقيقيا فلا بد من انهاء تلك "العلاقة غير المقدسة" في الوقت الراهن..

** تشكيل "حكومة مؤقتة" لدولة فلسطين تصبح هي المسؤولة عن كل الخطوات القادمة للتحرك السياسي القادم..ومشاركة حماس والجهاد الاسلامي في تلك العملية بالطريقة المناسبة..

** تقديم كل طلبات الانضمام لكل المؤسسات الدولية مرة واحدة، وليس التعامل معها بالقطعة وكأنها "استغماية سياسية"..

** التوقيع فورا على معاهدة روما للشروع في الانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية، كي تشكل تلك الخطوة "الجدار الواقي" للحركة السياسية الفلسطينية، وخطواتها الرئيسية في اعلان الدولة وطلب الحماية الدولية..

** اعلان "برلمان الدولة" المؤقت، بتشكيل سريع من المجلس المركزي والمجلس التشريعي، واعتباره الجسم البرلماني، لينتخب رئيسه وتحديد صلاحيات البرلمان بفترة زمنية مدتها 6 اشهر..

** هناك خطوات فلسطينية داخلية عدة تستوجبها الخطوات السابقة، تفصيلية لكنها ضرورية يمكن تشكيل لجان مختصة لها، وان يكون التمثيل السياسي للجميع الوطني حاضرا..

**طلب اجتماع "عاجل" للجامعة العربية لمناقشة كل الخطوات الفلسطينية لتكون العملية في اطار المساندة الشاملة، خاصة وأن هناك "توتر ملموس" في علاقات بعض العرب بالقيادة الرسمية الفلسطينية..

** التفكير الجاد بتشكيل "لجنة ثلاثية" مصرية اردنية فلسطينية لرسم "رؤية استراتيجية" بين "الدول الثلاث" في المرحلة المقبلة بكل أبعادها..

تلك بعض "الخطوات المفقودة" التي يجب أن تستبق طلب الحماية الدولية..وهي لا زالت صالحة ولم ينته وقتها أو زمنها، ولكن دونها لا يمكن لأي طرف أن يتعامل مع الطلب الرسمي بالحماية الدولية كطلب جاد وطلب حقيقي، سينظر له كمحاولة تعويض عن "نقص الحضور"..

ملاحظة: مطلوب من قيادة "حماس" وخاصة مشعل تحديد الموقف من "وساطة التهدئة"..هل تركيا وقطر جزءا من اهتمامها أم هي تعتمد مصر صاحبة الورقة الرئيسية..اللعب على حبال الوساطة ضار جدا..

تنويه خاص: تصرفت "حكومة التنافر الوطني" وكأنها حكومة شقيقة..بعد أيام من العدوان وأشهر من التشكيل، قررت ارسال "وفدا" لزيارة القطاع واعلان التضامن معه..يا هيك "الأشقاء" يا بلاش!!

دوران ساعة "القيادة السياسية" متأخرة 700 شهيد!

كتب حسن عصفور/ اخيرا قررت القيادة الفلسطينية، وبعد مضي 16 يوما على بداية الحرب العدوانية على قطاع غزة أن تدعو لاجتماع الاطار القيادي الموحد في القاهرة، وهي أيضا قررت العمل لتحقيق مطالب اهل قطاع غزة نتيجة ذلك العدوان..

وفي افتتاح ذات اللقاء تحدث الرئيس محمود عباس بأن "الغضب الفلسطيني" آت، وسيتم ملاحقة العدو على جرائمه..وللحق السياسي المطلق من استمع الى تلك الكلمات بيانا للقيادة، أو تعبيرات الرئيس الافتتايحة يعتقد ان ساعة الحرب قد بدأت، وان دولة الكيان تشن أول غارة لها على أرض غزة هاشم، وهو ما استدعى لحركة استنفار قصوى للقيادة الرسمية للشعب الفلسطيني، وانها شكلت "خلية عمل" تتابع القرارات المتخذة وليس لجنة تخرج لوسائل الاعلام بين حين وآخر لتخبرنا والعالم أنها تجتمع لتدرس ما سيكون، كي تقرر ما يجب أن يكون..

قد يرى البعض أن ما كان يوم أمس 22 يوليو 2014، من بيان وكلمات جاء ليتماهى مع الموقف الشعبي الفلسطيني، لتنصهر الحالة الفلسطينية في ذات النسق والسياق، والحق ان ذلك لا يمت للحقيقة بصلة، حيث أن الموقف الرسمي الفلسطيني لا زال "غير صلة" بالحدث لا سياسيا ولا عسكريا، وكل ما يفعله محاولة "اللهاث" عله يكون جزءا من المشهد قبل ان يكون ثمن الاستهتار بالدم والمسوولية أكبر بكثير مما يظن بعض الباحثين عن عبارات رنانة يعتقدون أنها ستشق عنان السماء بغضبها، دون أن يكون لها أو بها خطوة عملية واحدة تقول لأهل فلسطين اخطأنا التقدير ولم نتوقع سرعة الحدث وتطوره، إما تسامحونا أو تعاقبوننا على قصور بعضه مقصود وبعضه جهل، وكلامها لا غفران عليهما..

لم يكن بالاطلاق متوقعا أن يكون موقف القيادة الفلسطينية بعد تلك المجازر غير المسبوقة وسقوط ما يقارب الـ700شهيد، ومئات المنازل المدمرة وعشرات آلاف اسر هامت على وجهها دون أن تعرف اين يكون مصيرها، حتى أن مسؤولي الأمم المتحدة قالوا أن لا مكان آمن في قطاع غزة، فمشهد الحرب العدوانية ليس كما سبقه من حروب خاصة في 2008 و2012، حرب وكانها فعل لتصفة الانسان قبل أن تكون لمواجهة صاروخ أو قذيفة حربية..

القيادة الرسمية، وهي الممثل الشرعي والوحيد، الذي لا لشعبنا قيادة غيرها حتى تاريخه أو يفعل الله فعله الخاص بها، لا يعقل ان تبقى تدرس وتبحث وسترى وسيأتي غضبها لاحقا، وقطاع غزة يحدث به ما يحدث من جرائم لا تحتاج الا لقيادة تشعر ان من قتلوا أو استشهدوا هم جزء حي من الشعب الذي تمثل، ليصبح غضبها فعلا وليس تهديدا، ولا نعتقد اطلاقا أن بيان يدعو لاجتماع اطار قيادي موحد بعد كل ما جرى هو "الرد الاستراتيجي" على جرائم الحرب المرتكبة، فذلك اجراء كان له أن يكون من اللحظة الأولى، ولو افترضنا أن الاطار كتب له الانعقاد، ولا نعلم متى وأين، لم نسمع ماذا سيكون فعلا للقيادة الى حين تحقيق "الرد الاستراتيجي" بعقد الاطار القيادي..

لماذا يصر البعض على الاستخفاف بالدم الفلسطيني وايضا بالعقل الفلسطيني الى هذا الحد، وهل يظن بعض المتذاكين على شعبهم، ان بيانا لغويا كفيلا بأن يزيل كل الكوارث السياسية التي علقت بتلك القيادة، والتي لم تقدم على خطوة عملية حقيقية ضد المحتلين الغزاة، تصر على استمرار حياتها السياسية الاعتيادية في الجناح الشمالي من "بقايا الوطن"، لم تتحرك الضفة غضبا شاملا في "مقاومة شعبية" تنطلق ولا تتوقف حتى تحقق بعضا من اهداف وطنية يتم ترددها يوميا.. ان يتم الاعلان صراحة أن لا تنسيق امني مهما كانت مظاهره مع جيش المحتل الذي ارتكب ويرتكب الجرائم ضد شعبنا..

أن يقف الرئيس ويعلن للعالم أن دولة فلسطين الآن دولة تحت الاحتلال، ويجب على الأمم المتحدة القيام بواجها لطرد آخر احتلال في العالم، وقبل

ذلك الاعلان يحمل الرئيس كل القيادة وحقائبه وينتقل الى قطاع غزة، باعتباره الجزء الأول المحرر من "دولة فلسطين"..

ولا نود تكرار ان التقاعس على التوقيع على معاهدة روما للذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية ومطاردة دولة الكيان كدولة مجرم حرب، هو الخطوة الجادة الفعلية، وأن اي تقاعس عنها هو مشاركة عملية في تلك الجرائم..

مطلوب من القيادة ان ترمي كل ساعات توقيتها السابق وتستبدلها بساعات تتماشى وحركة المقاومة غير المسبوقة في قطاع غزة.. حركة تتسق مع الصاروخ والسلاح والروح المقاتلة، التي أوقفت حركة الطيران الى دولة الاحتلال، كما لم يسبق ان حدث..

هل تدرك القيادة قيمة ومغزى ان تتوقف طائرات امريكا من الذهاب الى تل أبيب..ليتها تعلم ذلك، وعندما تعلم وتدرك سيكون لديها قرارات وليس بحثا عن قرارات أو تهديد بقرارات..والى حين ذلك من حقها أن تحصل على جائزة نوبل للاستخفاف والاستهتار والاستهبال العام..!

ملاحظة: حركة امير قطر الى الرياض تستوجب التدقيق السياسي..هل نحن مقبلون على اعادة رسم ملامح خريطة جديدة، من حيث لم يحسب "محور الشر السياسي" حساب ذلك..ننتظر..!

تنويه خاص: تفتيش كيري وطاقمه من قبل أمن الرئاسة المصرية حدث يفوق كثيرا مادته الاعلامية..مصر تفرض روحها الجديدة!

رد عسكري فلسطيني مشرق ..وتخبط سياسي معيب!

كتب حسن عصفور/ "حرب غزة" مستمرة، ولا يبدو أنها أشرفت على النهاية، لأن الجانب العدواني يعتقد أنها "فرصة مناسبة" كي يحدث "جرحا عميقا" في الجسد الفلسطيني سياسيا، قبل أن يفكر بالقتل والتدمير وهدم ما يمكن هدمه انسانا ومسكنا، وهو يعتقد أن "تمزيق الجسد السياسي الفلسطيني" وتشويهه بقدر الممكن، هي "الجائزة الأبرز" التي ينتظرها بعد أن تقف الحرب الراهنة، والتي ستترك ما لم تتركه الحروب السابقة جروحا في "الذات الوطنية" لو لم يحسن التصويب مبكرا..

الحرب العدوانية على غزة – فلسطين، لم تكن ترمي لقتل ما يمكن قتله فحسب، فتلك سمة من سمات عدو محتل وكيان بات له سجل يوازي المانيا الهتلرية في كمية ونوعية الجرائم المرتكبة، لو كان هناك من يدرك ذلك، بل أن طغمة الحرب الفاشية التقطت "لحظة فريدة" من ارتباك فلسطيني برز موخرا، جسده "خطاب عباس" في جده، لتضع سكينا حادا علها تنجح في تكريس ما حققته قبل سنوات، بعد أن مهدت كل السبل لرزع الحدث الأخطر على القضية الوطنية، منذ النكبة الكبرى، باشعال نار الانقسام الوطني، لتدخل فلسطين نكبتها الثانية، وتحسبا لما يمكن أن يكون من قبول حماس ببعض "التصالح" نتيجة مأزقها العام – الخاص، وقبول فتح تلك الحالة النسبية، علما بأنها تعلم يقينا أنها ليست "مصالحة" لازالة آثار النكبة الثانية، فكان العدوان الذي بدأ من خطف مستوطنين لتنتهي الى حرب غزة..

الحرب الحالية هي حرب تفوق بهدفها اكاذيب نتنياهو لمواجهة صوارخ القطاع، هي موجهة وبشكل مباشر لأي امكانية حتى لو كلامية، لإنهاء "النكبة الثانية"، علما بأن الحكم والحكومة في "بقايا الوطن" طمنئوه بأن "الشرعية" لم تعد الى قطاع غزة، ولن تعود قريبا، ما يعني مصالحة على الاستمرار بالانقسام، ودولة رئيس حكومة اتفاق الشاطئ قال عن غزة وقطاعها كلاما يستحق "الاعدام السياسي" في ظرف طبيعي، وقرر هو والرئيس عباس عدم زيارة القطاع حتى أجل غير معلوم..الا أن الكلام وحده

عن امكانية المصالحة يربك حسابات نتنياهو في مواصلة الكذب بغية التمثيل و"خنق" عباس كلما اختنق بيبي تفاوضيا بأنه لا يسيطر على قطاع غزة، ومع أن واشنطن كانت ذات يد معلومة لكل من يعلم لتمرير قلم التوقيع على الاتفاق، ولم تأخذ موقفا معاديا لحكومة عباس "التوافقية"، الا أن ذلك لم يمنع نتنياهو أن يقرر ما يريد فرضه، مدركا أن اميركا في النهاية لن تقف أمام حربه..

رغم أن "الجميع" الفلسطيني يدعي معرفة "هدف الكيان وحكومته من الحرب"، سياسيا قبل عسكريا، إلا أن سلوك "اهل الحكم والحكومة" وضمنها حركة حماس، كما اعلن اسماعيل هنية القيادي البارز للحركة في قطاع غزة، ومعها سلوك الرئاسة الفلسطينية، لا يشير اطلاقا الى أن أنهم يدركون الهدف المركزي للحرب العدوانية القائمة، فسلوكهم يعمق كثيرا نزعة النيل من الجسد السياسي، نزعة انقسامية غير محدودة، تصريحات مخجلة ومعيبة تصدر من بعض هذا وذاك..

من استمع لمشعل قبل ايام وهو يتحدث من عاصمة قطر جوار القاعدة الأميركية الأبرز في المنطقة، لمس أنه يحاول "استراق الفوز" قبل فوات الآوان، بحث عن ذاته قبل أهله وحتى فصيله، اخترع صداما مجانيا مع مصر اعتقد أن "دم الشعب الفلسطيني" يمكنه أن يشكل له "جسر عبور" للنيل والانتقام من أرض المحروسة، بعد هزيمة جماعته المنبوذة، والى الأبد، دون أن يدرك أن مصر أكبر من "الصغائر"..

فيما الرئيس عباس مارس سلوكا متخبطا لا سابق له، فمن صمت وتطنيش لحرب مدمرة، وكأنها تحدث في القطب الشمالي، هو وحكومة رئيس جامعة النجاح، ووسائل اعلام تصر على الالتزام بدورة رمضان على حساب حرب على بعض الأهل، الذين لا وقت لهم للفرجة الرمضانية، الى قفزة باللغة بدت وكأنها محاولة تعويض للمأساة، لغة تذهب يمينا ويسارا، دون هدف محدد، لم يضع عنوانا حقيقيا لموقفه، بل أنه لم يتخذ خطوة نوعية واحدة، حتى الجامعة العربية لم تعقد اجتماعا عاجلا..اعتقد أن "التصعيد الكلامي" يمكن أن يزيل

الكبوة الكبرى" لسلوكه فيما سبق الحرب ويومها الأول كاملا، الى أن وقع في مطب مقابلة تلفزية وقال كلاما مسح محاولته الانقاذية لغويا..

الحرب دائرة والرد العسكري الفلسطيني يليق بفلسطين شعبا وقضية، وعلها المرة الأولى التي يصل الرد الى مستوى من الفخر الوطني الذي يسجل مجدا مضافا لأمجاد الثورة والحركة الوطنية الفلسطينية، وكان يمكن لهذا الرد التاريخي أن يحقق "مكاسب سياسية تاريخية" لو أن كل الأطراف في المعادلة السياسية الوطنية تصرفت بحكم القيادة الوطنية المشتركة، وانطلاقا من مسؤولية الارتقاء بالفعل السياسي في مستوى الفعل العسكري، لكن المفارقة الأبرز أن مستوى الأداء السياسي افترق كثيرا عن الفعل العسكري المميز، بل أن البعض سقط سريعا في "بحر الغطرسة الفارغة"، في حين سقط البعض الآخر في "بحر الجبن السياسي"..

ووسط ذلك برزت قيادة الجهاد الاسلامي برئاسة القائد الخلوق جدا، ونائبه المناضل المطارد من قوى الارهاب الأميركية، بسلوك الصمت السياسي، لم يذهبا سريعا لقطف ثمار مشاركة فصيلهم البارزة جدا في الميدان، والمظلومة جدا سياسيا واعلاميا، لحسابات سيتم الكشف عنها بعد أن تقف الحرب، سلوك يعيد الاعتبار لمفهوم "التواضع السياسي" لصالح "التعالي العسكري"..سلوك كان لبعض قيادة حماس التعلم منه، لصالح فلسطين ولصالح حماس ايضا..كان يمكن للرئاسة أيضا ان تقف أمام ذلك وتتعلم منه بلا أي نقيصة، فالتواضع الحقيقي هو "الكبرياء الحقيقي"..

الوقت لا زال مبكرا للتعلم من الأخطاء وبعض المصائب السياسية التي حدثت، واستدراك الخطأ بتصويبه، والمبادرة بتشكيل "قيادة سياسية موحدة" في "بقايا الوطن" لادارة المعركة السياسية، بالتوازي قيادة "عسكرية مشتركة" لتدير المعركة العسكرية بكل أبعادها..

"قيادة عامة بجناحين" باتت الخطوة الأهم لمواجهة الحرب وهزيمة هدفها السياسي الذي يريده الفاشي الجديد نتنياهو..فقبل الذهاب الى العالم مناشدين،

ليتم تصويب الخطأ الأبرز منذ بداية الحرب..تلك هي نقطة النصر المرتقب..دونها.. لا نود القول!

ملاحظة: نصيحة للوزير الأول: احمل حقائبك ومعك وزراء الرئيس واذهب الى غزة، لك الشرف بالتحام ارضها في زمن عزة قد لا تراه بعد ذلك!

تنويه خاص: للشقيقة الكبرى مصر: المحروسة لا تقف عند "ترهات الصغار"..فلسطين جزء منك لا فكاك ابدا..

صمت "الشرعية".. والعدوان على غزة!

كتب حسن عصفور/ وكأن ما نطق به الوزير الأول في "حكومة التنافر الوطني" د.رامي الحمد الله قبل فترة لمجلة أميركية عن قطاع غزة، يأتي ضمن رؤية متفق عليها مع أركان "الشرعية الرسمية"، بأن القطاع هو القسم الشرقي من ألمانيا، ولذا ليس مستهجنا أن لا تنتفض الحكومة ولا مؤسساتها تجاه ما يحدث ضد القطاع من عدوان متواصل منذ ايام، حتى أن الجهد المصري لمنع عدوانا شاملا على لى قطاع غزة مع دولة الكيان لم يكن يثير اهتمام لا الحكومة ولا "الشرعية – الرئاسة"، حتى يوم أمس كان الاتصال الأول، نتيجة تساؤل في هذه الزاوية عن غياب السلطة عن الحراك المصري..وبالطبع لم تنتفض فعليا ضد جرائم الاحت لال أيضا في الضفة الغربية، لكن بعض ملامح "الغضب" سيطرت كونهم يقيمون هناك!

دولة الكيان، ومنذ أيام تقوم بحالة عدوانية وصلت ذروتها ليلة امس وفجر اليوم الاثنين، اسقطت عدد كبيرا من الشهداء، وكأن ما يحدث ليس في جزء من "بقايا الوطن"، الذي أصيب بحالة من التيه يفوق ما كان عليه قبل اتفاق الشاطئ، حالة عدوانية تجري في جزء من وطن يفترض أن له سلطة رسمية، لا صلة لها بهذا الفصيل أو ذاك، ولا تقيم اهتماما للموقف منها، معها

أو ضدها، إن كان واجبا عليها ان تتحرك لتدافع عن اي جزء من الجسد الفلسطيني يصاب بألم أو مصيبة، يجب أن تتحرك، فما بالك بعدوان تتجه ملامحه للتصعيد، عدوان ترك شهداء فاق كل الشهداء الذين سقطوا في أماكن اخرى من بقية الوطن، ولا زالت "الشرعية" بركنيها "الرئاسة والحكومة" غير ذي صلة بالحدث..

عدوان الاحتلال على قطاع غزة، يجب أن لا يكون جزءا من "المشكلة" بين فتح وحماس، أو بين الشرعية الرسمية وارتباكها في التعامل مع مكانة القطاع بعد الاتفاق، فهي رسميا تكتسب صفتها ومكانتها من اسمها "الشرعية الفلسطينية"، وأنها تمثل كل فلسطين وطنا وشعبا، ولا تقف أمام فصائلية المناطق التي تقوم دولة الكيان بحرب ضدها، وأن كل فلسطيني يسقط نتيجة رصاص المحتل، او في سياق مواجهته هو فلسطيني ولا ينسب لفصيله..فالشرعية الفلسطينية ليست لقبا يمنح لمنصب، بل هو تجسيد لهوية شعب دفع بها ثمن يفوق الوصف، دما ومعاناة ، كفاحا متواصلا منذ الحجر الذي تم وضعه لبناء أول متسوطنة يهودية في القرن التاسع عشر شمال فلسطين، وتحديدا في منطقة صفد ..

ما يحدث من "تجاهل الشرعية" للعدوان على قطاع غزة يثير كل أنواع التساؤل، ويستفز الأسئلة كافة، وربما لا زال بعض هؤلاء يؤمنون، أن القطاع هو المشكلة التي تستفز "دولة الكيان"، وأن فصائل العمل الوطني بصواريخها، التي لم تعد "عبثية"، كما وصفها أحدهم يوما – معروف اسما ومظهرا، وربما لازال يقولها لزواره بصوت خافت رعبا من غضب شعبي على وشك الانفجار الشامل ضد المحتل ومن يتجاهل عدوان المحتل في الضفة والقطاع..

قبل سنوات وتحديدا مع الساعات الأولى لحرب اسرائيل على قطاع غزة، نهاية 2008، وقصفها مركزا للشرطة في غزة، سقط أثره عشرات الشهداء، خرج مستشار للرئيس عباس ليتهم حماس بأنها المسؤولة عن "دماء الشهداء"..بالمناسبة هو ذات المستشار الذي يعرض له فيديو لـ"طوشة

اعلامية مع مذيعة بقناة قطرية"..فهل لا زال "قناعات المستشار" هي السائدة لدى اركان الشرعية بأن حماس هي المسؤولة عن العدوان، لذا لا يتصاب بهزة ولا ردة فعل تتناسب والواقع العدواني!

إن لم تتحرك الشرعية اليوم، ودون ابطاء لدعوة الجامعة العربية للانعقاد الفوري، وتطلب جلسة سريعة من مجلس الأمن لبحث العدوان، وقبل كل ذلك عليها أن تدين وتستنكر بالبيان ما حدث، وتعلن عن خطوات بتعليق التنسيق الأمني قبل ان تتوقف نهائيا عنه، واعادة النظر في طبيعة العلاقة بينها والاحتلال، بما يخدم ما تعلنه أنها ستتوجه لمزيد من العضوية في المؤسسات الدولية، وان تكف عن لغة التهديد الفارغ باستخدام الحق الفلسطيني لمطادرة المجرم الاحتلالي..

لا نود الذهاب الى استنتاجات بدأ يتدوالها البعض بعد خطاب جدة، بأن هناك من لا يود الصدام الكبير ليس حرصا على شعب بل حرصا على "مصلحة"..تلك الاستنتاجات المنتشرة نرى أنها قد لا تكون حقيقة، لكنها ستصبح فعلا كذلك، لو أن "الشرعية: رئاسة وحكومة" لم تتحرك كما يجب أن تتحرك بصفتها المسؤولة عن كل الشعب وأرضه في الضفة والقطاع، وايضا مسؤولة سياسيا عن أهلنا في الجليل والمثلث والنقب الذي يتحركون في حراك يعيد بالذاكرة مشاركتهم في مواجهة العدوان على السلطة عام 2000، وايضا ما حدث في "يوم الأرض" عام 1976..

الحراك الشامل سياسيا واجرائيا هو المطلوب ولا غيره من "الشرعية الفلسطينية" بركنيها، حكم وحكومة، ودون ذلك ستبدأ رحلة اعادة النظر في حقيقة شرعيتها..الشرعية ليست مناصب أو أوسمة..الشرعية فعل وطني شامل..ننتظر هزة سياسية تعيد للشرعية حضورها، وقبل فوات الآوان!

ملاحظة: بالأمس اصدر الرئيس عباس بيانا متأخرا جدا على جريمة الطفل ابو خضير لكنه يشكر عليه..قال فيما قال: من يخاف من ملاحقة المحاكم لا

يجب أن يرتكب مزيدا من الجرائم"..هل استشهاد 9 شباب من غزة يمثل جريمة تستحق العقاب السيد الرئيس!

تنويه خاص: على قيادة حماس أن تكف عن التصرف وكأنها "الشرعية" في قطاع غزة، عليها ان تنسق مع الكل الوطني..لسد فراغ "غياب الشرعية الرسمية"..الفردي تكريس للخطف السابق!

.."ضارة العدوان قد تكون مفيدة" ايضا!

2014/7/17

كتب حسن عصفور/ تجاهلا لبعض التصريحات التي تقول ما ليس لشعبها، فإن المسؤولية الوطنية حكمت غالبية رد فعل فصائل المقاومة الفلسطينية على "المبادرة المصرية"، رغم حالة "الغضب" التي كانت ملموسة من طريقة العرض، الا أن ذلك لم يمنع ابقاء "قنوات الاتصال مفتوحة" بين قوى الفعل الفلسطيني مع مصر، فيما برز فجأة حضورا خاصا للرئيس محمود عباس بلقاء الرجل الثاني في حركة حماس، د.موسى ابو مرزوق، والرجل الثاني في حركة "الجها الاسلامي" زياد نخالة، حضور كان له أن يعيد صياغة مجمل المواقف لو تصرف الرئيس كما تصرف متأخرا..

ولأن مصر أكبر من أن يتم سحبها لخانة "الحرد السياسي" كرد على بعض اقوال "صبية سياسة" تطاولوا بكل انحطاط على المحروسة نظاما ودورا، تنفيذا لخطة مكشوفة تم رسمها في مطبخ أعداء ثورة مصر، في الدوحة وأنقرة بمشاركة بعض المنبوذين وطنيا وشعبيا، وكانت المسؤولية القومية هي الناظم في السلوك المصري، لم تغلق الباب أمام المضي فيما بدأت، من عمل

لوضع حد للحرب العدوانية على الشعب الفلسطيني ووضع حد لجرائم لم تعد تجد من يستنكرها، جرائم خرجت عن كل مألوف، فمسؤولية مصر لا تقاس بكلمة هذا أو ذاك من الكارهين لفلسطين ومصر سواءا بسواء، ولم تتجه للمكابرة السياسية، ففتحت بابها لاستقبال وفودا كي تبدأ فعليا بحث جوهر المبادرة..

ساد الاعتقاد أن المبادرة وصلت الى نهايتها بعدما أعلنت بعض القوى رفضها، بل أن ناطقين من حماس ممن يعيشون في الدوحة وبيروت قالوا كلاما أقل ما يمكن وصفه أنه قول لا صلة له بالحس السياسي الفلسطيني، ويبدو أن مراهنات محور الدوحة انقرة وصبيتهم السياسيين لن تجد لها طريقا في التأثير على مسار الحدث السياسي الرئيس لوقف العدوان والجريمة الاحتلالية، ووضع حد لحصار القطاع..

قد تكون "هدنة الساعات الستة الانسانية" التي تم التوافق عليها فرصة كي يتم الانتهاء من "صياغة" التوافق على تهدئة تدوم ، خاصة بعد أن وصل الى القاهرة وفد الجهاد الاسلامي ووفد اسرائيلي، الى جانب وجود وفد حمساوي أصلا، مع وجود الرئيس عباس، لتبدأ رحلة "التفاوض غير المباشر" المكثفة، وصولا الى "مبادرة تليق" بصورة الفعل الفلسطيني خلال ايام مواجهة الحرب العدوانية..

بعض الدروس التي برزت خلال ساعات عرض المبادرة ومناقشتها، بين أخذ ورد قد تساعد كثيرا في بلورة اتفاق يستند الى تحقيق مطالب وركائز لاتقف عند حد وقف العدوان وكفى، بل يجب البحث في كف العدوان والحصار واعادة روح الحياة الانسانية - السياسية لقطاع غزة، مع بحث في نقاط ذات أهمية تم تداولها بين مواقف قوى المقاومة، ضمن المعقول السياسي والواقع الميداني الذي حدث في الآونة الأخيرة..ولعل السلوك المصري المسؤول سيحاصر فعليا كل قوى البحث عن "مكاسب خاصة" على حساب الشعب الفلسطيني وخاصة أهل القطاع، حيث اعتقدت بعض الدوائر أنها "الفرصة التي حلموا بها" لحصار مصر وفلسطين في ضربة واحدة..

لا يجب الاستخفاف بحجم المتآمرين، فرصاصة أو صاروخ كفيل بتحقيق بعض مما يحلمون، والذريعة جاهزة لتجار الموت، أن "مطالب المقاومة لم تتحق"!، لذا لا يجب منح تلك الزمرة المرتدة وطنيا اسلحة تساعدها في احداث الفتنة السياسية مستغلة "قميص مطالب المقاومة"، كما استغل البعض يوما ولا زال "قميص عثمان"..وليت مصر تستدعي ممثلي مختلف الفصائل المقاومة فعليا، فكلما حضرت كلما تم تحسين أجواء التفاهم والتوافق المشترك، ولقطع الطريق على استغلال غياب البعض من قبل زمرة الفتنة التي ستتاجر بذلك..

ملامح اليوم السياسية ليست كما هي الأمس، وقد تكون بالغد أكثر ايجابية وتأثيرا، وهناك غالبية مطلقة تؤيد جوهر المبادرة وروحها، مع تصويبات تبدو ضرورية بها ولها، وعمليا يجب الاستفادة القصوى من "الهدنة الانسانية"، وربما يتم مدها لساعات مضافة حتى تتبلور صيغة التوافق الأشمل بين المقاومة الفلسطينية من جهة، وبين دولة الكيان من جهة أخرى..

ولأن مستقبل القطاع لا يقف عند حدود وقف العدوان ورفع الحصار فقط، فإن المناسبة تفرض فتح الباب لحوار فلسطيني – فلسطيني ما دام الرئيس موجودا، ليتم استغلال ذلك ويتم وضع أسس لكيفية اعادة الاعتبار للحوار الوطني الداخلي، والتحضير الجاد للقاء الاطار القيادي الوطني الموحد، باعتبار أن ذلك هو الرافعة الثانية لقطع الطريق على خطف القطاع من باب العدوان والحصار..

المسؤولية الوطنية، تتطلب مناقشة عميقة داخلية لاستكمال ما توقف بعد توقيع اتفاق الشاطئ، خاصة في الشق الخاص المتعلق بالرؤية السياسية واستكمال ما لم يتم البدء به، وقد يساهم ذلك مساهمة فعلية وجادة في نجاح المبادرة المصرية وفتح الطريق أمام وضع جديد لأهل قطاع غزة، في ظل عودة الشرعية الوطنية لهم بعد غياب سنوات سبع عجاف..

فرصة سياسية للرئيس عباس ان يعيد تصويب سلوك ادارة الظهر التي سلكها خلال الشهر الماضية، وعل الحرب العدوانية بكل ضررها وجرائمها "فائدة" للصحو السياسي واعادة تقييم المشهد من كل جوانبه، والاستفادة من أن الاستخفاف لا يؤدي الا لمزيد من المصائب.. ليت الرئيس عباس يصدر أمرا فوريا لحكومته بالانتقال الى غزة كي تتابع التالي من عمل واجب لأهل القطاع..وأن يبدأ حرس الرئاسة وطاقمه العام التوجه الى معبر رفح من أجل صياغة طريقة عمل لفتح المعبر ضمن توافق مع الشقيقة مصر..خطوات لا تحتاج سوى لقرار، لكنها ستقدم كثيرا لفلسطين سياسيا، ولأهل القطاع انسانيا..

نعم رب ضارة نافعة فيما حدث، لو أدرك أهل القضية ما يجب ادراكه وقبل فوات الآوان!

ملاحظة: جريمة قتل الأطفال لا يجب ان تسقط بتوقيع اتفاق التهدئة او الهدنة او اي تسمية يتفق عليها..الجريمة تستحق العقاب ولا غيره!

تنويه خاص: مفاجأة سياسية ارسلها النائب الفتحاوي محمد دحلان باستعداده التصالح مع الرئيس عباس..الم نقل أن العدوان ضارة ربما تكون مفيدة أيضا!

عشرون عاما على "عودة الزعيم" - التاريخ لا ينسى!

كتب حسن عصفور/ رغم تطور الحدث السياسي بالعثور على جثث المستوطنين، دون العثور على "خاطفي"هم، وما يبتع ذلك من استباحة اسرائيلية ضد الضفة والقطاع، فإن "الحدث التاريخي" قبل عشرين عاما من اليوم، بدخول الزعيم الخالد ياسر عرفات، الى أرض قطاع غزة، يشكل حاضرا اقوى مما حوله من أحداث، يحتل قيمة سياسية في "المشهد" كونها أكدت أن بوصلة التاريخ بدأت تتجه عمليا لتجسيد "الكيانية الفلسطينية" فوق

أرض فلسطين، رغم كل "القيود والمعيقات" والمشروع الاحتلالي لاستكمال "المؤامرة الكبرى"..

في الأول من يوليو – تموز عام 1994، كان قطاع غزة قد خرج عن بكرة ابية لاستقبال زعيم الشعب وقائد الثورة وحامل القضية الوطنية على بوابة العبور، المصابة بارتعاش في اللحظة الراهنة، في رفح، حضور شعبي فاق تخيل الإنسان غير الفلسطيني، مشهدا سيبقى حاضرا في الذاكرة الأبدية للشعب، دخل ياسر عرفات ليعلن"بداية نهاية أم المؤامرت" على القضية الفلسطينية، التي صاغتها قوى الاستعمار والصهيونية ضد فلسطين، أرضا ووطنا وشعبا، عندما بدأت رحلة "الإغتصاب" للأرض – الوطن، وتشريد غالبية أهله في عالم اعتقدوا أن سيكون "عالم تيه" لا راد له، وطمس لهوية وإسم ما اعتقدوا أنه عصي على الطمس..

عودة الزعيم الخالد، ياسر عرفات" ابو عمار" في هذا اليوم شكلت ردا تاريخيا في رحلة العودة الوطنية، الكيانية – الشعبية، عودة لم يدرك قيمتها بعض ممن يتشدقون الآن، بكثير من "الخدع السياسية" على الطريقة السينمائية، عاد ورفض بعض القيادات "التاريخية" أن يشاركوه رحلة "العودة"، بل أن منهم من اعتبرها "مغامرة مجنونة"، تقود الى "هلاك"، لم يلتفت الزعيم الخالد، لمن إختار البقاء بعيدا عن أرض الوطن بعد أن اصبح ذلك متاحا، إنتصروا لذاتهم على اختيار الزعيم الانتصار للوطن والقضية..

عاد ابو عمار، وهو يعلم أن حياته باتت "هدفا محتملا" ويوميا لقوات الغدر الاحتلالي، كان مختلفا عن الآخرين ممن استظلوا بالغربة، كان يعلم عليم اليقين أن العودة الى غزة، حق وطني وواجب سياسي، وان التخاذل عنه مهما كانت "تبريرات الغير الباحث عن الذات"، سيكون "خيانة لمشروع" انهاء "التيه السياسي" و"اعادة بناء الكيانية الوطنية" وفتح الطريق لترسيم الهوية الفلسطينية في بعض أرض الوطن الذي ظن كثيرون أنه "ذهب مع الاغتصاب"..

عندما قرر الزعيم الخالد العودة الى قطاع غزة، كان يقينا أن غير ذلك من "خيارات" هي الخيانة بذاتها، وأن اختيار غير العودة ليس سوى تأجيل إعادة صياغة مشروع الثورة الفلسطينية المعاصرة لزمن آخر..فبعد توقيع اتفاقية غزة أريحا في 4 مايو – ايار 1994، كان لا بد من قيادة تطبيق ما تم الاتفاق عليه، وجوهره بناء أول سلطة وطنية في التاريخ فوق أرض فلسطين، سلطة ما كان لها أن تقوم الا بقيادة زعيم الثورة وقائد المسيرة،، رفض كل ما كان يقال له أن يترك تنفيذ بدايات الاتفاق لمستويات أخرى، وأن يبقى بعيدا عن "الخطر الاسرائيلي المباشر"، الى أن يتم ترتيب كل "صيغ الأمان"، كان يسخر ممن يظن أنه يبحث عن "إنقاذ حياة الزعيم" ويتجاهل أن ذلك ليس سوى "موت الحلم والمشروع"..

العودة الى قطاع غزة كانت المسمار الأول واللبنة الأساس لاعادة ترميم المشروع الوطني الفلسطيني في مواجهة المشروع الإغتصابي العام، لم يكن هناك وهما بأن مسار اعادة البناء الوطني ستكون "سلسلة"، مع عدو كان الى وقت قريب يرى الفلسطيني شعبا بلا وطن ولا أرض، كل ما كان يقال عن غدره وعدوانيته معلوما، لكن الخالد ابو عمار، كان على يقين مطلق أن كل يوم بعد ذلك خارج الوطن، سيكون بمثابة "هدية" لقوى المحتل والاغتصاب..قرر أن يحمل حقيبته وقلمه ليعود الى فلسطين من بوابتها الجنوبية، التي كانت تاريخيا عصية على الغزاة..غزة ذلك "السحر السياسي" في تكوين الوطنية الفلسطينية، فيها كان الاحتفاظ بالإسم والهوية، ومنها كانت بدايات الثورة والتحرير، واليها عاد الزعيم ليقود الانطلاقة الثورية الثانية للشعب الفلسطيني نحو استعادة أرض وكيان، ببناء السلطة الوطنية..

الأول من يوليو سيبقى يوما مختلفا في تاريخ فلسطين، شعبا وثورة، عودة ياسر عرفات، كانت نقطة تحول تاريخية في مسار استرداد ما تم سرقته في لحظة زمنية اقليمية ودولية، كان لها أن تلغي ما بات خارج كل حسابات "الإلغاء"..محطة الأول من يوليو عام 1994 تمثل نقلة تاريخية فيما سيكون باقامة "دولة فلسطين"..ودروس قرار الزعيم لا تزال حية لمن تردد وتأخر

وحضر لاحقا بعد "ضمانات خاصة"، أو من لم يعد بعد..درس العودة الأول والأهم، ان التاريخ لن يتذكر المترددين والمرتعشين بخير مهما كانت الألقاب والمسميات..وذاكرة الشعب والوطن تختزن الحق وايضا تختزن الباطل السياسي لمحاصرته واقتلاعه..

روح الزعيم الخالد تحضر ايامنا هذه أكثر بكثير مما يظن من اعتقد أنها ذهبت بغير رجعة.. لا وطن بلا روح ياسر عرفات..الزعيم ليس بقرار أو مرسوم..انها "حكاية شعب" قرر الاختيار بروح "الختيار"..

ملاحظة: حتما لن تقف المسألة عند الوصول الى جثث المستوطنين الغزاة..دولة الكيان تجدها فرصة تنكيل عامة لفرض "روح الهزيمة السياسية" على المصابين بالجذاع..

تنويه خاص: غزة مقبلة على مشهد بلا ملامح، لا هو خطف ولا يحزون، مرحلة من الضباب العام، غياب للشرعية ومن يخطف الشرعية، تحطيم صرافات البنوك أول الرسائل!

"فضيحة الثامن من يوليو" في "بقايا الوطن!

كتب حسن عصفور/ سيبقى الثامن من يوليو – تموز حاضرا في الذاكرة الفلسطينية لما حفل من مفارقات لا تتكرر كثيرا في تاريخ الأمم والشعوب، فدولة الكيان قررت شن عدوانا على قطاع غزة مع ساعات الفجر، ولم تتوان على ارتكاب مجزرتين خلال ساعات محدود، واحدة في جنوب القطاع بمدينة خانيونس "عائلة كوارع"، وثانية في شمال القطاع بمنزل لـ"آل حمد"، الحرب الجديدة التي اطلقتها حكومة نتنياهو جاءت بعد جس نبض "الحكم – الحكومة" في "بقايا الوطن"، فقررت متوكلة على غياب كليهما الانطلاق

لتنفيذ ما تعتقد أنه "عمل تأديبي" ليس لفصائل العمل الفلسطيني، بل لقطاع غزة بكاملة..وبالتالي لروح شعب لن يقبل الهزيمة..

العدوان على قطاع غزة في يومه الأول سجل ما يمكن اعتباره "فضيحة سياسية كاملة"، تفوق كثيرا ذات الفضيحة التي لحقت بالمنتخب البرازيلي وهو يلعب فوق أرضه، هزيمة لم تحدث له تاريخيا، بل ولم تحدث لمنتخب يلعب وسط أهله وعشاقه، لتكشف أن "الحظ" في المباريات السابقة كان هو "سيد الموقف"، في غياب المهارة الجماعية ومدير فني بلا أي ابداع، كان يعتقد أن الاسم بذاته يكفي للفوز، الى أن كانت الضربة القاضية التي ستطيح بجيل لاعبين كامل ومدرب لا يستحق أن يكون في مكانة لقيادة أحد أهم وأبرع منتخبات العام..وما سيكون لكل من لا يستحق!

فضيحة البرازيل الكروية، كانت حاضرة بأقوى صورها في موقف وسلوك "الحكم – الحكومة" في "دولة فلسطين"، ونقول "دولة فلسطين" مع ادراكنا أن الرئيس محمود عباس لا يستخدم ذلك الا لوصف منصبه فقط، ليس حبا بل واقعا منذ أن فرض الزعيم الخالد ياسر عرفات ذلك في 15 نوفمبر عام 1988، ولذا اللقب لا يطابق الواقع للرئيس عباس، المتحدي قرار الامم المتحدة لابقاء "السلطة" على حساب "الدولة"، الفضيحة السياسية في اليوم الأول للعدوان لا يمكن تكرارها كثيرا في حركة العمل السياسي..

بدأت اسرائيل حربها ضد القطاع، ولم يصدر أي رد فعل أو موقف من قيادة فلسطين الرسمية، وكأن الذي كان يحدث في بلاد غير البلاد، بل أنه لو كان ايضا في بلاد غير البلاد، لربما خرج ناطق باسمها يدين ويستنكر الجريمة على استحياء، ولكن الذي كان لا يمكن تصديقه اطلاقا، لم يتغير لا جدول فخامة الرئيس ولا جدول أعمال دولة الرئيس، بل أن محطات الاذاعة والتلفزة الرسمية أيضا حافظت على خريطتها الرسمية، احتراما لشهر رمضان، مسلسلات وفنون طبخ ومسخرة يحتاجها الصائم، ودرس ديني للقاضي – المستشار، احتراما للمواعيد والاتفاقيات الموقعة..مر اليوم الأول بمجزرته الأولى، والثانية دقت ابوابها، وكل شيء على ما يرام في "قاعدة

الحكم – والحكومة" واعلامهم، بل أن الرئيس لم ينس أن يمنح الأوسمة لممثلين أجدانب، لحظة قيام طائرات العدو بقصف منزل "كوارع" لتسجل مجزرة جديدة في خانيونس، تعيد للذاكرة مجزرة "حي الزيتون" في يناير 2009، والتي كانت أحد شواهد تقرير "غولد ستون" الشهير لادانة ومحاسبة دولة الكيان، لولا تدخل عباس وفريقه آنذاك لوقف المحاكمة..

لم يكتف الرئيس بجدوله التقليدي، بل أنه ارسل خطابا الى مؤتمر لصحيفة اسرائيلية، ابرز "مواهبه السياسية" في استعطافهم بأنه "رجل سلام" لن يتكرر، كما يحب شمعون بيريز وصف عباس دوما، ويعتبره "الهدية الأثمن" التي يجب الحفاظ عليها، ولأن برنامج الرئيس مقدس، فلم ينس استقبال محافظ جديد تم تعيينه لمدينة غزة، يؤدي القسم على منصب "وهمي"، لا أكثر، احتفاء بمحافظ مع3 آخرين اعاق نتنياهو بحربه على غزة تلك "اللحظة التاريخية" بأداء"المحافظين الجدد" القسم أمام فخامة الرئيس..

حكم وحكومة تصرفت وكأن الحرب على القطاع ليس سوى "مناورة" بين نتنياهو وحماس لاحراج الرئيس وخطته للسلام المنتظر يوما، انطلقت لتعيش حياتها العادية جدا، حتى ما صدر عنها لرد العين لم يكن سوى كلمات تشكل عيبا في حق فلسطين، قضية وشعبا..الغياب كان بقرار ووعي كامل، اعتقادا أنه "ضربة وستمر"، ليخرج بعدها الرئيس ومستشاريه يدينوا مطلقي الصورايخ لأنهم قاموا باستفزاز دولة الكيان، بصواريخهم العبثية، موقف ليس جديدا فتلك سمته منذ سنوات..

لا مفاجأة ابدا، لكن الجديد أن الحرب الأخيرة لم تأت في ظل الانقسام الرسمي الذي كان سائدا حلال حرب 2008، و2012، ولكنها جاءت والمشهد الرسمي يقول أن عباس وحكومته متفق عليها وأنها تمثل الضفة والقطاع، ولكن المفاجأة التي لم يحسبها عباس وحكومته أن نتنياهو قد يقرر بداية الحرب العدوانية، لكنه لم يقرر سيرها وطبيعتها..فكانت "الصدمة" لمن راهن على انكسار القطاع سريعا، فظهرت روح مقاومة مختلفة عما سبق، رغم أنها لا تزال مصابة بـ"عقدة الذات"، لكنها الحقت ضربات فاقت التقدير

للمنكسرين روحا، صواريخ غزة "العبثية" وصلت حدود مدينة الخضيرة على تخوم حيفا، والقدس وتل ابيب، مناطق عاشت يوما اعاد لها ذاكرة صواريخ حزب الله، حماس والجهاد، وبقية فصائل الضرب الصاروخي، سجلت المفاجئة لعباس وحكومته قبل نتنياهو وحكومته..

وبعد افتضاح الفضيحة، ومع نهاية اليوم الأول للعدوان، واكتشاف المنكسرين أنها حرب لن تهزم أهل القطاع، ولن تحقق الحلم المنتظر أن يبتلعه البحر، وبعد أن قررت فصائل قطاع غزة، التمرد على "الانضباط الشرعي" ومخاطبة مصر والعالم مباشرة بمساندة القطاع، وخروج شخصيات فتحاوية مؤثرة لتعيد صياغة الموقف الغائب مع انكسار الشرعية الرسمية، سارع عباس بأمر تلفزيونه بقطع دورته "المقدسة" في بث المسلسلات، الى البث المباشر لتغطية الحرب، فيما حمل سماعة الهاتف ليطالب الرئيس المصري العمل على "احتواء التصعيد"..هذه الكلمات الأولى للرئيس الشرعي في وصف العدوان..وبعد ان اتضح ان الفضيحة فاقت الحد، بوصف العدوان تصعيدا يجب احتوائه، سارع متأخرا لتسجيل حديث مرتبك يعيد تغييرا في اللغة، ويعلن أنه كان على تواصل مع قوى بينها حماس/ محذرا ايها أن اسرائيل تريد التصعيد..خطاب يحمل فيما يحمل وضع المسؤولية على الطرف الفلسطيني..

هل نتحاج الى مزيد من دلائل الفضيحة السياسية الكبرى لشرعية مصابة بارتعاش لا بعده ارتعاش..لا يمكن التصديق أن الذي حدث يوم أمس من سلوك للقيادة الرسمية كان حقيقة قائمة، ولولا غياب العيب لاعتبرناه "كاميرا خفية" تريد النيل من مكانة الرئيس وحكمته وصموده البطلولي جدا في وجه الحرب الاسرائيلية عليه، كما يحلو لحواريه القول دوما..

فضيحة الثامن من تموز – يوليو لن تمح من "ذاكرة الشعب الفلسطيني" ابدا..ولن تمر دون عقاب!

ملاحظة: نداء واجب لقيادتي حماس والجهاد، ان تتوقف منذ اليوم على الاعلان المنفرد للرد على العدوان..اين غرفة العمليات المشتركة..الانفرادية لا تضيف مجدا لأي منكما..

تنويه خاص: محافظي غزة الجدد في منتهى الحيوية والشباب، اصغرهم قارب الـ65 عاما، ولكنهم جميعا محافظين بلا محافظات..فعلا الاختراعات المحلية الفلسطينية لا تنتهي!

قطر: "مبادرة" أم "مؤامرة"!

كتب حسن عصفور/ حسنا أن قامت دولة قطر وحكمها بتسليم دولة الكيان ما قالت انها "مبادرة وشروط" حركة حماس لقبول التهدئة ووقف اطلاق النار في قطاع غزة، ولأن حماس لاحقا اكدت أنها تقدمت بـ"شروطها" لقطر وتركيا ومحمود عباس، فهي تقر عمليا بكل ما جاء في نص ما سمي اعلاميا بالمادرة القطرية لوقف اطلاق النار..

ولعل القارئ لتلك النصوص لن يبذل جهدا كبيرا للوصول الى النقطة المركزية في ما اسمته قطر "شروط حماس"، دون الخوض في التفاصيل والخلط والتمييع بين بنود تخص الاتفاقات الموقعة، وبنود فلسطينية فلسطينية ومصرية، واخرى غير واضحة المرمى والهدف، فجوهر النص القطري للشروط الحمساوية، هو نقل المسألة كليا الى الرعاية الأميركية نصا وتنفيذا وتأثيرا و"ضامنا" و"مرجعية"، والنص المصاغ باستهبال سياسي نادر الطبعة، يكشف أن محور قطر تركيا وبعض حماس، جلها أو غالبها أو بضعها يرمي في كل ما سبق الى سحب الملف من مصر وتحويله الى "حامي الحمى" للمحور المرتد وطنيا وسياسيا..

ولعل السقطة الكبرى، والتي ستحاسب عليها لاحقا، هو مشاركة حركة حماس في تلك المناورة – المؤامرة التي كشفت ان جوهر القضية لذلك المحور ليس البحث عن انقاذ شعب ودعم قضية، وتحصين "المقاومة" لتحقيق مكاسب سياسية بما يؤدي الى رفع الحصار، بل كيف لذلك المحور المرتد – المتآمر في انهاك مصر وعقابها الصريح على رفضها التنسيق مع واشنطن في تقديم المبادرة المصرية، وكشف عورة واشنطن، أنها لم تعد "سيد المشهد"، لذا جاء اعلان المبادرة المصرية ساعات قبل وصول وزير الخارجية الأميركية الى القاهرة، لتؤكد لواشنطن أن للمنطقة مسار مختلف، وهو ما يجب على امريكا ان تعيه جيدا، وأن ما قبل 30 يوينو شيء وما بعده شيء آخر..

ان جوهر النص القطري يكمن في البند الثانئ مما اسمته آلية التنفيذ حيث جاء فيه حرفيا: "تعمل واشنطن على ضمان تنفيذ هذا الاتفاق وفق جدول زمنى محدد، والحفاظ على التهدئة ومنع حدوث أى قصور فى تطبيق هذا الاتفاق، وفى حالة وجود أى ملاحظات من قبل أى طرف يجرى الرجوع إلى الولايات المتحدة الأمريكية راعية هذه التفاهمات لمتابعة ذلك".

تلك هي المسألة اذا، اعادة الروح السياسية للراعي الأميركي وتمديد دوره ليشمل: ضمانة الاتفاق والحفاظ عليه، ومنع "قصور التطبيق"، وتصبح "مرجعية اطرافه"..هكذا هي القضية، وكأن الهدف المركزي لاستغلال الدم الفلسطيني ليس فك الحصار كما يدعي البعض ويتاجر بها وفقا لجدول اعمال سري يتم صناعته خارج الوطن الفلسطيني، بل من أجل "فك الحصار السياسي الأميركي لحركة حماس"..ويمكن الآن فهم تصريحات خالد مشعل قبل ايام لموقع "المونيتور" الأميركي بقوله أن "هناك قوانين اميركية تكبل يد الرئيس اوباما في الاتصال بحماس"..

هل يكون "الدم الفلسطيني" المسال في قطاع غزة ثمنا لفك حصار امريكا السياسي لحماس" ومن أجل دعوة تأتي لمشعل لزيارة واشنطن بطائرة قطرية خاصة..

كان بالامكان أن يتم الاهتمام بما اسمته قطر ولاحقا حماس وحدها دون "شركائها" في المعركة، لشروط وقف اطلاق النار والتهدئة لو أنها اكتفت بما بالنص دون أن تكون امريكا هي الحامي والراعي والضامن، اي وطني فلسطيني يمكنه ان يثق في حقيقة تلك "الشروط" ضمن ذلك النص للتسليم بالرغبة الأميركية الانتقامية من مصر قبل فلسطين..

وحسنا سارعت حركة الجهاد الاسلامي بالتبرؤ من تلك المبادرة، بل وفضح جوهرها برفضها على لسان القيادي بها خالد البطش، ان يكون لأميركا أي دور، بل ورفضت الجهاد الاسلامي المناورة – المؤامرة التي قام بها محور قطر تركيا وبعض حماس لاستبدال دور مصر بدور امريكا، واعلنت أنها لن تسمح لأي كان تجاوز الدور المصري فهو لا غيره المقبول..

يعتقد بعض اعضاء مطيخ المؤامرة، أن وضع نصوص دون تنسيق بينها، والخلط العمد بين نصوص المبادرة – المؤامرة يمكنه أن يخدع أهل فلسطين، بالحديث عن ميناء ومطار ومساحة صيد ورفع الحصار وكأنهم اكتشفوا المعجزة السياسية، والحقيقة أن النص القطري باسم حماس كشف عمق الجهل السياسي للواقع الفلسطيني..

ربما كان أفضل وأكثر قيمة وادراكا لو أن الورقة اشارت الى ضرورة التزام دولة الكيان، بتنفيذ كل الاتفاقات السابقة الموقعة مع منظمة التحرير، او يمكنهم التأكيد بالعمل على عودة الأوضاع لما كانت عليه قبل عام 2006، حيث كان المطار يعمل والميناء بدء البناء به، وان مساحة الصيد المنصوص عليها في الاتفاق تبلغ 30 كم، او 20 ميل بحري وليس كما قلصته قطر وحماس الى أقل منه، والتأكيد على عودة العمل بالمعابر كافة بين قطاع غزة واسرائيل، مع التأكيد على اعادة العمل بالممر الآمن بين الضفة والقطاع، فيما تنهي العمل في المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة..

اما الفضيحة الكبرى هو وضع معبر رفح وتشغيله وآليته ضمن تلك الصفقة، وكأن الهدف من النص ليس فتح معبر رفح ضمن آلية سابقة، كانت هي

الأفضل، بل الهدف احراج مصر واستغلال القوة الأميركية والاسرائيلية ضدها..

ما تقدم نصا ليس حلا لوقف العدوان بل هو وصفة خاصة جدا، صنعتها واشنطن وتقدمت بها قطر لكسر شوكة مصر، وكسر شوكة ممثل الشعب الفلسطيني، ولأن الكذب حباله قصيرة جدا، سرعان ما انكشف المستور ليفضح جوهر المؤامرة..

قطاع غزة، وشعب فلسطين لن يمر لاحقا مرور الكرام على المشهد السياسي لكل الأطراف خلال هذه الحرب العدوانية.. وحسابه سيكون مختلفا جدا عما سبقه..ولن يتمكن البعض من أن يخدعه ليستغل دم ابنائه لتمرير صفقات سياسية مشبوهة لا صلة لها بفلسطين من قريب أو بعيد!

ملاحظة: حديث بعض حماس ان 90 % من المنازل المدمرة هي لاعضاء حماس، سقطة سياسية لا يجوز قولها الآن..لنوقف العدوان أولا ثم نبدأ في الاحصاء الافتخاري!

تنويه خاص: مطلوب البحث عن مكان يقبل استضافة "الاطار القيادي الفلسطيني المؤقت" اذا ما اشترط حضور مشعل!

لو حدثت..فهي "الفضيحة السياسية والأخلاقية"!

كتب حسن عصفور/ ما كشفته مختلف "وسائل الاعلام" عن جريمة حرق واغتيال الفتى "محمد ابو خضيرة" ستبقى "وصمة عار" على جبين "القيادة الرسمية"، ما لم تتصرف وفقا لمسؤوليتها لتلاحق المجرم المعلوم، دولة وحكومة وأفراد، ولن نقف أمام "الغياب الرسمي" لتلفزيون فلسطين عن تشييع الفتى الشهيد، رغم ما قد يراه البعض أنها تماثل "الفضيحة"، لكن تلك

تبقى "مسألة" أخرى، وتكتمل "الفضيحة" بما كشفه النائب العام عن تلك الجريمة التي يمكن اعتبارها "جريمة حرب" بعد قيام مجموعة يهودية فاشية، بخطفه ثم التمثيل بجثته، كشف لا يجب أن يبقى في سياق :المعرفة الاعلامية: بل يتوجب على القيادة الرسمية أن تنقل الجريمة الى محكمة دولية، وتتقدم بشكوى رسمية لا يجب أن تتأخر عن تلك الجريمة بحرق جثمان "انسان حي" تم التمثيل بجثته بشكل فاشي، يجب أن لا تمر مرور الكرام..

جريمة مقتل وحرق الفتى "أبو خضير" كشفت بين ما كشفت خبرا يشير الى أن "وفدا فلسطينيا" برئاسة أحد كبار رجال الأعمال الفلسطيني، برفقة بعض من ممثلي "المنظمات الأهلية" قام بتقديم "العزاء" لعائلات "المستوطنين – الجنود" الاسرائيليين اليهود الثلاثة الذين وجدوا مقتولين في منطقة الخليل، قبل أيام، والتي استغلتها "الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب" للقيام بحملة ارهاب واعتقال وقتل بلا حدود، بل أنها ذهبت لاعتقال رئيس المجلس التشريعي وأكثر من عشرين نائبا، بلا سبب يذكر سوى أنهم من حركة "حماس"، دون ان نجد استنكارا رسميا واحدا من الرئاسة وأجهزتها متعددة الأسماء على تلك الجريمة السياسية – القانونية، رغم أنهم لا صلة لهم بأي حدث يرتبط بـ"شبهة سياسية"، سوى الانتماء لحركة حماس، التي باتت وفقا لاتفاق الشاطئ جزءا من منظومة العمل الرسمي..

خبر قيام رجل أعمال "كبير" برئاسة وفد لـ"تعزية عائلات المستوطنين القتلى"، لو صح فعلا سيكون أحد أشهر "الفضائح السياسية" التي تشهدها الأراضي الفلسطينية منذ تأسيس السلطة الوطنية عام 1994، لا يجب أن تمر مرور الكرام، وكي لا نذهب بعيدا سنبدأ افتراضا أن الخبر قد يكون "اسرائيليا" نقلته وسائل اعلام فلسطينية دون تأكيد، ولكن مثل هذه الأخبار لا يجب أن تمر مرور الكرام، ولا تقف أمامها أجهزة السلطة والرئاسة، وتتركها للتداول الاعلامي الواسع دون أن تخرج لتوضح الحقيقة..

مطلوب أولا من الرئاسة الفلسطينية واعلامها ان يخرج ليقول الحقيقة، هل فعلا ذهب "وفد فلسطيني لتقديم التعزية لعائلات الجنود – المستوطنين

الثلاثة"، الذين وجدوا مقتولين في منطقة الخليل، فلو صحت تلك الأخبار المتداولة، يجب كشف الحدث، ليس فقط اعلاميا، بل من الجهة التي تقف وراء ذلك، والأطراف التي قامت بتقديم "عزاء لعائلات مستوطنين غزاة محتلين"، بعيدا عن "لغز العملية"، وعدم كشف ومعرفة حقيقتها وطابعها ومن يقف خلفها، هل هي سياسية وطنية - مقاومة على قاعدة مواجهة الإحتلال وأدواته جيشا ومستوطنين، أم أنها جريمة جنائية بين عصابات مصالح ونفوذ وسط "مافيا يهودية"، فتلك مسألة سيتم معرفتها لاحقا..

الا أن ما يجب معرفته هل ذهب "وفد فلسطيني" لتقديم العزاء الى عائلات القتلى من جنود الاحتلال وأداتهم الاستيطانية، السؤال هنا يتطلب جوابا سريعا ومباشرا من السلطة الفلسطينية، رئاسة وأجهزة أمنية، وطبعا حكومة وناطقا رسميا، يجب كشف الحقيقة، بلا مراوغات أو هروب بالصمت، وكأن شيئا لم يكن، المعلومات منشورة منذ أكثر من 48 ساعة، دون أن تحرك الرئاسة الفلسطينية ساكنا، لا هي ولا أجهزتها، وكأن الأمر "نكتة اعلامية"، لا تستوجب الرد والتوضيح، رغم أن ما تم نشره يشكل "كارثة وفضيحة سياسية" هي الأبرز فوق أرض السلطة الوطنية منذ تأسيسها، حدث لا سابق له ان يقوم "وفد فلسطيني" بتقديم "واجب العزاء" لمستعمرين غزاة، سارقي الارض وقاتلي البشر، وكأنهم "ضحايا"، لو صحت تلك الأخبار سنكون أمام "جريمة وطنية" لا يجب أن تمر مرورا عابرا، بل يجب اعتقال كل من شارك بها وتقديمهم لمحاكمة سياسية وطنية، ووضعهم في "قائمة العزل السياسي"، وكشف اسماء الوفد بالكامل وتعميمه على وسائل الاعلام لوضعهم في قائمة "العار الوطنية"..

الحدث ليس "هفوة عابرة" أو "جهل سياسي"، بل هو فعل غير وطني مكشوف جدا، تعامل مع المغتصب المستوطن القاتل وكأنه "انسان برئ"، وتجاهل كليا أنه محتل لأرض ومصادر لها في عدوان يدينه العالم أجمع..

صمت السلطة أجهزة ومؤسسات عن كشف الحقيقة في "زيارة ساقطين سياسيا" لعائلات مستوطنين هم بمثابة "مجرمي حرب" وفقا لكل المواثيق

الدولية، يشكل تواطئا سياسيا لن يمر مرور الكرام، واجب السلطة وأجهزتها الأمنية والسياسية أن تكشف للشعب الفلسطيني حقيقة الحدث، تنفي وتكذب الخبر بالحقائق وليس بالتدليس، او تؤكده وتعلن ملاحقتها لمن قام به، واعتقالهم الفوري ومحاكمته وطنيا وأمنيا..

التجاهل لتلك المعلومة التي انتشرت بشكل واسع في وسائل اعلام فلسطينية محلية، وايضا وسائل اعلام عبرية، سيكون مشاركة في تلك الجريمة، لن يتم الصمت على مرتكبيها، ما يتطلب عملا شعبيا وطنيا لملاحقة مرتكبي تلك الجريمة ومن يصمت عليهم، وأن يتم اعتبار ذلك خيانة وطنية كاملة الأركان..

بانتظار رد السلطة، رئاسة وأجهزة وحكومة على حقيقة الفضيحة السياسية الكبرى..بأمل أن لا تكون حدثت..وغير ذلك لكل حادث حديث!

ملاحظة: ما كشفه النائب العام الفلسطيني عن مقتل الفتى ابو خضير يشكل "جريمة حرب" متكاملة الأركان..هل تذهب القيادة الفلسطينية بها الى حيث يجب أن تذهب لملاحقة مرتكبيها..أم أن "الصمت سيد المشهد"!

تنويه خاص: هل القيادة الرسمية الفلسطينية طرفا في جهود البحث عن "التهدئة" التي تقوم بها مصر، أم ان لـ"التهدئة" جهة فلسطينية أخرى..المسألة ليست شكلا ولا مناكفة..هي مقياس لمدى التزام القيادة بأنها مسؤولة عن الشعب والأرض!

ما بعد "عملية الخليل" ومسؤولية عباس ومشعل !

كتب حسن عصفور/ افتراضا أن عملية خطف المستوطنين، وما تبعها من قتل مبين لثلاثتهم، كانت عملية فلسطينية انتقامية من العدو المحتل لكل ما يقوم به يوميا من فعل عدواني لا حدود له، عدوان يستفز "الحجر الصامت" منذ سنوات على النطق، فإن ما بعد العملية ليس كما قبلها، وحتما لن تمر المسألة مرور الكرام للأطراف ذات الصلة بمجرى الأحداث، سواء منها القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني أو قيادة الكيان الاحتلالي وحكومته الفاشية، والضلع الثالث قيادة حركة حماس..

منذ بداية العملية سجلت القيادة الرسمية وتحديدا الرئيس محمود عباس خسارة معنوية سريعة، وضعته في مكانة سياسية حرجة، ما اوصل شعبيته الى منخفض يفوق منخفض الشتاء الشديد، كونه تسرع بالقاء خطاب في جدة، لم يكن متوقعا وتجاوز به حدود المنطق الوطني، ورغم كل محاولات "التبرير الاجتهادي" لفرقة "حسبة الله السياسية" للدفاع عن "قيمة الخطاب وحكمة الرئيس لحماية شعبه"، فما كان الا ارتفاع منسوب السخرية والرفض من الخطاب والخطيب والمبرراتية، ولذا وبلا أدنى شك فالخاسر الأكبر من العملية، هو الرئيس محمود عباس لعدم قدرته على إدارة الأزمة كما كان ينبغي، وتصرف بردة فعل مرتبكة، كشفت عورة غياب الفعل المؤسسي في اللحظات الصعبة..

وتلك الخسارة السياسية للرئيس عباس لن تقف عند حدود نتائج الخطاب المعيب، بل قد تتجاوز الحالة الشعبية الرافضة للخطاب، الى بداية التشكيك بقدرته على استكمال المهمة والوظيفة التي جاء من اجلها، عبر الانتخابات العامة، قبل أكثر من تسع سنوات، وإن لم يسارع ومعه "خليته المغلقة جدا" على اعادة تقييم المشهد بعيدا عن الانفعال والبحث عن المبررات والذرائع، والتفكير العملي بحقيقة التطورات التالية فإن النتيجة ستكون مزيدا من الارتباك الذي سيقود حتما الى الاخفاق، ما يؤدي الى مطالبة سياسية بانهاء فترة "التمديد" للرئيس، وسيبرز ذلك من بين صفوف حركة الرئيس وبعض

مما يستعدون منذ أجل للوراثة بطرق قد تبدو أنها "مشروعة"، وتحت شعار عدم "قدرة الرئيس وانتهاء صلاحيته السياسية"..مناورة لم تعد مجهولة ابدا، ويعلمها الرئيس بكل تفاصيلها أطرافا وشخوصا..

ولأن نتنياهو كان يقيس حركة الفعل الدولي في الأشهر الأخيرة لسياسة حكومته، فهو بات على يقين أن أجله السياسي بات وشيكا، رغم ما يعتقد أنه حقق لاسرائيل نتيجة التطرف والعدوانية والاتساع الاستيطاني دون حدود، ولم تهزه ردة فعل من أي بلد أو إدارة، الى جانب قيامه بتهويد ما استطاع اليه تهوديا في القدس الشرقية، ونال من طبيعتها كما لم يسبق لغيره، رغم كل ذلك كان يعلم يقينا أن العالم يتحول معنه ودولته، وان الرفض بل والكراهية تتسع يما بعد آخر..

لذا سارع وفورا على محاولة استغلال عملية الخطف، فبعد أن علم بمقتل المخطوفين فورا، أصدر أمرا لاخفاء طبيعة الحدث وتحويلها من فعل قتل لمستوطنين، كانت تنتهي بعد ساعات بادانة من كل من يحبون الادانة، واعتقال بعض من شخصيات واقتحامات لبعض مناطق العملية، الى عملية خطف لثلاثة "فتية"، يستغلهم خير استغلال، سواء اعادة "التعاطف الانساني" مع دولته التي تخسر كل ساعة احتلال وحجر استيطان، الى جانب حصار الرئيس عباس والسلطة عبر وضعهم في "زاوية حشر سياسية"، والعمل بكل السبل لهدم ما تحقق من نتيجة سريعة ايجابية باسم "حكومة التوافق"..

ونجح بأسرع مما اعتقد، عندما وقع الرئيس عباس في "مصيدة بيبي"، فأصدر امره لكل أجهزته بالتنسيق الأمني الكامل والتعاون غير المحدود مع أجهزة الاحتلال، ولسوء حظه السياسي أن تزامنت عملية "القتل – الخطف" مع مؤتمر بجدة لدولة التعاون الاسلامي، فألقى خطابه الشهير بكمية المصائب، واعتبره الشعب الفلسطيني كارثة فيما استخدمته دولة الكيان خير استخدام لتمرير بعض "أهدافها" من القتل – الخطف، وكان للأجهزة الأمنية الفلسطينية فرصة لاكتشاف "تزوير بيبي" بتحويل القتل الى خطف لو أنها

تفرغت للبحث عن "الحقيقة" بدلا من "التنسيق والتعاون" مع الاحتلال ارضاءا للرئيس..

نتنياهو حقق كثيرا من مراده في حصار الرئيس عباس وارباك اتفاق الشاطئ تنفيذا وروحا تعاونية، وشل حكومته برئاسة الحمدالله، وتعرية جبنه السياسي من الذهاب الى غزة، فيما جند حشدا سياسيا اسرائيليا داخليا لمصلحته قد يستخدمه انتخابيا، رغم أن قادم الأيام وانكشاف حقيقة الحدث قد يتحول الى "ويل وريح صرر" على نتنياهو وحكومته وكل مخططه، وذلك مرهون بمدى القدرة على كشف الحقيقة المغيبة في عملية "الثلاثة"..

ولا شك أن حركة "حماس"، كان لها أن تخرج بأكثر الفوائد السياسية لو أن العملية انكشفت فورا بأنها قتل مستوطنين، وليس خطفا، لو أنها كانت فعلا هي من يقف وراء العملية ستكون قد ارتكبت "خطيئة سياسية كبرى"، بأن احالت ما كان يمكن اعتباره "فوزا مستحقا"، يعيد لها بريق ما فقدته من فعل "مقاوم" بعد "خطف غزة" الى خسارة قد تفوق تقديرات من كان له صلة بالعملية..

وحماس لا تعتبر ان الاعتقالات في صفوفها أو قصف القطاع أو حتى اغتيالات لبعض مسؤوليها يمثل خسارة، بل تراه "ربحا صافيا" لاسترداد صورتها "المقاومة"، لكن الخسارة الأكبر التي لم يحسب لها حسابا، هي الردة عن تنفيذ "اتفاق الشاطئ" بكل ما به من عناصر كانت تشكل "مفتاح الفرج" لأزمتها بعد هزيمة الجماعة الساحقة في مصر..

والتهديد بعودة السيطرة على حكم غزة لن يكون سوى تنفيذ ما تريده دولة الكيان وحكومة نتنياهو، ولذا ستكون الخطيئة الكبرى لو أن حماس قررت فعل ذلك..

من الصعب القول أن هناك رابح من عملية الخليل، بل أن الأطراف ذات الصلة يمكن اعتبارها خاسرة، ولكن حجم الخسارة أو زمنها يتوقف على سرعة أي منهم لحصارها، وهو ما على الرئيس عباس أن يدركه ليكون أول

المراجعين، ويتقدم فورا نحو تنفيذ اتفاق الشاطيء ويعيد الشرعية لقطاع غزة، وأن يمنح مقره الغزي روح الحضور بالذهاب السريع، وفرض أمر على سفر الحكومة الى القطاع ومن لا يريد ليذهب الى بيته أو جامعته..وأن يستعد فورا لاستخدام "القوة الناعمة" التي يملك من خلال "الشرعية الدولية" و..دولة فلسطين" تنتظر عرسها الوطني الكبير!

اما حماس فعليها ألا تستعجل "قطاف" عملية الخليل، وعلها تكون درسا لمراجعة فكرية سياسية حقيقة لتصبح جزءا من الحركة الوطنية ومشروعها وأن تنتقل من البقاء الى جوارها كما كان منذ البدء..

فرصة هزيمة نتنياهو بعد "عملية الخليل" لا تزال قائمة ولكن كيف يمكن استخدامها بعيدا عن روح "الهزيمة المسكونة عند البعض"، وبعيدا عن مناورات مشعل التقليدية لتعزيز الذات بدل القضية!

ملاحظة: تحطيم الصرافات الآلية وبعض واجهات البنوك ليس سوى عمل عصابي، كائن من كان من قام به..ليس هكذا يتم صرف الرواتب يا "سادة"، رغم علمنا تماما أن "الجوع كافر"!

تنويه خاص: لا زال البنك العربي صامتا على تهمة ابو مرزوق برفضه قبول أموال قطر لتسديد الرواتب.. هل حقا حولت قطر ورفض البنك!

ماذا.. لو..أن..!

كتب حسن عصفور/ هل يمكن أن تمرحادثة خطف وقتل وحرق الفتى محمد ابو خضير، وكأنها حدث عابر في المشهد الفلسطيني، دون أن تهتز له أركان "القيادة الرسمية" للشعب الفلسطيني، ويزيح عنها "غبار السكينة" التي تعيشها، فما حدث ان مجموعة ارهابيين يهود ارتكبوا "جريمة حرب" كاملة

الأركان، بدأت بعملية خطف مسجلة بشريط مصور، اي ان المجرم معلوم جيدا وليس بحاجة لأن يتم البحث عنه، الإرهابيون خطفوا الفتى ابو خضير،وقاموا بحرقه، وهو ما أكده كل من تولى فحص جثمان الشهيد الفتى..ورموا بالجثة في بلدة "دير ياسين" وكأنهم يرسلون رسالة لاعادة الذاكرة الفلسطينية لجرائمهم عام 1948 ضد أهل دير ياسين!

تخيلوا لو أن الذي حدث للفتى ابو خضير حدث مع فتى مستوطن، وقامت مجموعة فلسطينية بخطفه وحرقه ثم اكمال الفعل بقتله، ماذا يمكن أن يحدث، أولا سيقوم الرئيس محمود عباس وقبل أن يتحدث أي مسؤول اسرائيلي بادانة "الجريمة النكراء التي تهتز لها الابدان" ويعلن أنه لن يترك الجناة الجبناء غير "الانسانيين" يفلتون من العقاب، ويصدر أمرا سريعا واجب النفاذ للأجهزة الأمنية ببذل كل الجهد الممكن لاعتقال القتلة المجرمين، ويرفع سماعة الهاتف لمخاطبة نتنياهو وبيريز وربما ليبرمان، ولن يسنى "شريكة التفاوض" السيدة ليفني، مقدما كل أشكال الواجب "الانساني"، متعهدا لهم أنه لن يسمح أن تمر الجريمة بلا عقاب..وقبل ان ينتهي الرئيس من بيانه وعهده سيخرج علينا المستشار اياه ليعلن حربا على "المجرمين" الذين خالفوا شرع الله وارتكبوا جريمة لا بعدها جريمة وأن "الشرع" يأمر بملاحقتهم وقد يصل به الحال لحرقهم على قادة "الحرق بالحرق"!

وبعد الرئيس ومستشاره "الورع"، سيخرج الناطقين باسم الإدارة الأميركية ليس لادانة "الجريمة" بل لتقديم "القتلة المجرمين" الى محكمة لاهاي، وتفتح بيتا للعزاء واللطم السياسي على جريمة تفوق الوصف الانساني، ولن ينام السيد بان كي مون قبل أن يشارك في عملية اللطم والبكاء، فيما تنطلق كل أشكال العويل السياسي في الدول الاوروبية..

لتبدأ بعدها رحلة الحكومة الاسرائيلية لتجعل من "جريمة حرق جثمان فتى"، "أم الحكايات"، لن يهدأ لجيشها بالا قبل أن يصل الى القتلة المجرمين الذين ارتكبوا ما لم يمكن أن يرتكبه بشر، وبالتأكيد ستبدأ الصفات بـ"وحوش"، "كلاب ضآلة"، و"مجرمي حرب"، وكل ما قيل خلال عملية خطف

المستوطنيين سيكون كلاما "مؤدبا جدا" بما سيكون لو أن الفتى ابو خضير كان ابنا لمستوطن يهودي..

أما ان يكون الفتى ابو خضير فلسطينيا، فليس له سوى "إدانة ناعمة" من قيادته، وبيان لم يتكرر من رئيس حكومة المحتل، وبعض بيانات خرجت وانتهى أمرها من واشنطن والأمم المتحدة وبعض دول اوروبا، وتجاهل كل هؤلاء أن المسألة لم تعد خطفا وقتلا، بل تبين أنها عملية حرق لانسان قبل أن يتم قتله..

الفاجعة الكبرى أن الصمت بعد اكتشاف عملية حرق الفتى، وهو حي، بات هو الذي يسيطر على القيادة الرسمية، لم تذهب فورا لتقديم ما لديها من إثباتات واضحة وكاملة الأركان لجريمة حرب، لا تحتاج لا لشرح ولا تقديم ولا تفصيل، شريط وجثة فتى حرقت ثم قتل، تكفي وحدها لأن يصبح من قام بها مطلوبا للعدالة ليحاكم كمجرم حرب..

العجيب أن ذلك لم يكن جزءا من اهتمامات القيادة الرسمية، وتعاملت مع جريمة الحرب وكأنها عملية جنائية لا أكثر، اكتفت باعتذار نتنياهو..تخيلوا فقط لو أن الفتى كان اسمه "شلومو" ماذا سيحدث في كوكبنا الأرضي..من المقاطعة في رام الله مرورا بتل ابيب وصولا الى البيت الأبيض في واشنطن..فقط اسمحوا للخيال تقدير ماذا كان المشهد اثر ذلك!

ولكن، لأن الفعل الوطني لا ينتظر "مرسوما رئاسيا"، ودون استباق تطور الأحداث في "فلسطين التاريخية" واتجاهها نحو امكانية صدام شامل وغير محسوب لدي القيادتين "الاسرائيلية" و"الفلسطينية"، فالمؤشرات تشير الى أن الغضب العارم على الأبواب، وملامحه بدأت في القدس المحتلة، ليمتد الى داخل المثلث الفلسطيني، انتظارا لما قد يكون في مدن الضفة الغربية المحتلة، والخاضعة لـ"تنسيق أمني مقدس"، وما يمكنه أن يذهب نحو الجليل والنقب، فعوامله متوفرة جدا، ولا ينتظر إذنا من هذا أو ذاك، فصيلا أو مسؤولا، تعيد للذاكرة ما كان في شهر ديسمبر (كانون أول) 1987، عندما انطلقت شرارة

"الانتفاضة الوطنية الكبرى"، بعد قيام سيارة جيش الاحتلال بعملية دهس متعمدة لشبان من منطقة جباليا شمال قطاع غزة، انتفاضة لم يكن أي كان يتوقع انطلاقتها المدوية آنذاك، حيث كان الجو السياسي العام "منكسرا" بما لا يوحي أن هناك ما سيكون لقلب المعادلة الاقليمية بأكملها..

ودون أن نذهب الى استبدال الواقع بالأمنية، فالمشهد الداخلي في فلسطين يشير الى أن هناك حالة قادمة قد تخرج عن السياق المألوف من "هدوء مصطنع" في الضفة الغربية والقدس، منذ رحيل الرمز ياسر عرفات، رغم حربي غزة، فالهدوء كان سيد الموقف، مشهد يحتمل كل الاحتمالات من مصدامات محدودة الأثر والأجل الى انفجار عام..وعل الفتى ابو خضير يكون "سببا" لانفجار يقلب كل الحسابات لمن استكان بأن أهل فلسطين أصبحوا "تحت السيطرة"!

ماذا..لو.. أن..املئ الفراغ باستبدال الفتى محمد بفتى اسمه "شلومو" أو صروف"..وتخيل!

ملاحظة: يقال أن القيادة حفظها واكرمها الله قررت تشكيل لجنة للبحث في كيفية الذهاب يوما ما الى الانضمام الى بعض المؤسسات الدولية..كأن الخبر قيل منذ أكثر من شهر يوم عقد المجلس المركزي..متى يتوقف هذا الاستهبال!

تنويه خاص: يقال أن مصر تجري اتصالات لمنع تدهور الوضع بين دولة الكيان وقطاع غزة..نعلم من يمثل الكيان في الاتصالات..هل لنا أن نعلم من يمثل فلسطين..السؤال ليس لمصر بل للمقاطعة في رام الله أو دولة رئيس الوزراء في المصيون!

مؤتمر "انصار حماس" الباريسي.."زهايمر سياسي"!

كتب حسن عصفور/ دون "مواعيد مسبقة" تم الاعلان عن عقد مؤتمر خاص في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان "دعم المبادرة المصرية وغيرها والعمل على شروط وقف اطلاق النار"، بمشاركة بعض وزراء خارجية اوروبا مع الأميركي كيري، والمفاجأة حضور وزيري خارجية قطر وتركيا، هذا الاجتماع وبغياب للوزير المصري وايضا التمثيل الفلسطيني..

من طبيعة الحضور يمكن اعتبار المؤتمر انه محاولة أميركية - اوروبية مع أنصار حماس في المنطقة للبحث في صيغ سياسية يمكن تمريرها بحسابات غير التي تمت في السابق، خاصة بعد أن تم الاتفاق على "تهدئة انسانية" لمدة 12 ساعة، وكأنها منحت لتلك الأطراف لصياغة "رؤية مختلفة" يمكن أن تكون آلية جديدة لوقف اطلاق النار، تسمح للولايات المتحدة، وشركاء "حماس" الاقليميين القول أنهم هم ولا غيرهم من توصلوا الى التهدئة الغائبة منذ ما يقارب الثلاثة اسابيع..

عقد المؤتمر الباريسي لا يمكن اعتباره جهدا سياسيا خالص النقاء من أجل وضع حد للعدوان على قطاع غزة، وتحقيق "شروط المقاومة" التي تغنى بها رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خلال مؤتمره الصحفي الأخير من العاصمة القطرية، ولا يمكنها أن تكون بحثا عن تصويب المبادرة المصرية لمصلحة مطالب وشروط "المقاومة" ايضا، ومن يرى بتركيبة الحاضرين فئة أكثر انتصارا لفلسطين وقطاع غزة، يكون قد أصيب بحالة من اشكال "الزهايمر السياسي"، خاصة وأنه يأتي بعد ساعات لا أكثر من انتهاء جولة كيري الاقليمية باعلانه "تهدئة الساعات الـ12"، لمحاولة التقاط الأنفاس كي يصل الى باريس، ومنها يعلن "التهدئة الانسانية الأهم" في غياب طرفين ذي صلة، فلسطين ومصر..

المؤتمر الباريسي بحسابات سياسية غير معقدة، هو المحاولة الأهم اميركيا ومحور قطر الاقليمي لمواجهة مصر وتحالفها السياسي، ولم يعد في هذا سرا

من الأسرار، حتى أن الأمر أخيرا بات معلوما لبعض أطراف الجانب الرسمي الفلسطيني، وتحدثوا به علانية، أن حماس ترفض قبول المبادرة المصرية وما عرضته القيادة الفلسطينية فقط من أجل تلبية رغبة بعض حلفائها الاقليميين، كيف لفلسطيني أو عربي أن يفهم عقد مؤتمر باريس بحضور قطر وتركيا وتغييب مصر وفلسطين، بأنه يمكن أن يكون مؤتمرا بحسابات غير مشبوهة، اوأنه يعد العدة لما بعد وقف اطلاق النار عبر "تحالف خاص" يعمل على حصار مصر السياسي قبل أن يرفع الحصار السياسي عن قطاع غزة..

كأن المسألة المركزية لدى "تحالف حماس" الاقليمي تحول من البحث من رفع الحصار عن قطاع غزة، الى كيفية فرض "الحصار السياسي" على مصر دورا وحضورا في المستقبل، من خلال تحالف لم يعد يخفي أهدافه المعادية لمصر، ويقود تلك الحملة علانية التركي رجب طيب اردوغان والذي لا ينفك يواصل حربه ضد مصر، لغاية يعرفها هو قبل كل الآخرين، ان مصر صادرت حلمه التركي "العثماني" ليصول ويجول في المنطقة "خليفة مستحدث" بجبة غربية، في غياب كبيرها العام..

تقع قيادة حماس في خطيئة سياسية كبرى لن تمحى من ذاكرة التاريخ السياسي، إن توهمت أن تحالفها الاقليمي وبرعاية اميركية يمكنه أن يقدم لها ما تظن من وهم في وراثة منظمة التحرير بطرق "التفافية"، أو أن يعتقد خالد مشعل بأن يخلف محمود عباس عبر "مؤامرة" تم صياغتها في وقت سابق، تسمح له تحقيق حلم طال أجله، مسألة سيكون لنا وقفة مستفيضة أمامها في وقت لاحق، وعندما تتكشف كافة ملامح خيوط "المؤامرة الأميركية" التي تصاغ في عاصمة قطر لمستقبل الشعب الفلسطيني، خلاصا من إرث منظمة التحرير بكل ما لها وعليها سياسيا وتمثيليا ووطنيا، بعد أن يتوقف العدوان وينتهي غباره السياسي..

لا زال هناك بقية من أمل في أن تقف بعض قيادات حماس لتمنع استغلال الدم الفلسطيني، وخاصة دماء أهل قطاع غزة، لتمرير واحدة من أخطر

المؤامرات السياسية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية..ولقطع الطريق على اطرافها من المتاجرة بالحق لتمرير غير الحق!

ملاحظة: صرخة الأب ايمانويل مسلم في غزة لمسلمي القطاع..أن ارفعوا الآذان من الكنائس إن هدموا الجوامع..صرخة تنتصر للوطن على حساب الطائفة والتعصب الديني..فلسطين كانت دوما باب المستحدث في الانسانية!

تنويه خاص: هل يمكن اعتبار اصرار القيادة الفلسطينية في بياناتها دعوة أهل الضفة لنصرة قطاع غزة "سهوا سياسيا" أم "قصدا سياسيا"..سؤال يستحق الجواب ممن بات مرتعشا لسبب لم يعد مجهولا!

هدنة انسانية" لفك "عقدة المبادرة"!

كتب حسن عصفور/ لن تمر المرحلة المقبلة، ما بعد وقف الحرب العدوانية على قطاع غزة، دون أن يتم الغوص في أعماق الحركة السياسية لما قبلها، وخلالها وبعدها، وقد تكون هذه الحرب العدوانية ضد "بقايا الوطن" الفلسطيني في العشرية الأخيرة الأكثر استخداما من قبل الأطراف الاقليمية والدولية، وأنها في بعض جوانبها تحولت الى حرب بالوكالة لمفتاح التأثير والدور المرتقب، بل أن ملامح السياسة لن تمر بلا التوقف العميق أمام حقيقة الموقف الأميركي من تلك الحرب العدوانية، وعلاقتها في التأثير على أطراف للإنتقام السياسي من مصر، مكانة ودورا وتأثيرا..

حرب عدوانية تحمل الكثير من السياسة المخزونة، والتي لن تذهب الى مياه بحر غزة لتغرق بها دون أثر، بل ستبقى بأثرها الدموي على جسد القطاع، اهلا وأرضا ومقومات، لكن لحسابات "بيدر السياسة" زمن لاحق، ولكل من تلاعب بالمسألة الوطنية لحساب طرف ما أو لغير حساب الوطن والقضية سيكون حسابه عسيرا جدا، ولن يبقى حال المشهد بعد الحرب كما قبلها، والى

حين ذلك يجب النظر والعمل بكل مسؤولية لوقف الحرب العدوانية، بما لا يتيح للعدو تحقيق ما يبحث عنه من أهداف لحربه، كما لا يجوز أن تمر الحرب العدوانية دون أن يقطف أهل القطاع أولا، وشعب فلسطين ثانيا بعض ثمار لا بد منها، وبالضرورة أن تتحق..

بات ملموسا أن التعامل مع "المبادرة المصرية" كما تم عرضها في اللحظة الأولى دخل في اشكالية ما، يؤدي استمرارها الى اطالة "امد الحرب العدوانية" بكل ما تتركه من آثار مدمرة على أهل القطاع، رغم ما يقال عن تصد ومقاومة، بعضها يستحق الفخر فعلا، ورغم أن الرئيس محمود عباس وحركة فتح، دون غيرها من القوى الفلسطينية ترى تنفيذ المبادرة فورا وكما هي، فذلك لم يجد له قبولا بعد عند بقية فصائل العمل الوطني، خاصة المقاومة منها، ومن يبحث في جوهر الموقف من"عقدة المبادرة المصرية" سيصل الى نتيجة أنه بالامكان أفضل مما كان، وكثيرا جدا، بعيدا عن أي "رد فعل ذاتي"، أو "عناد بلا حساب سياسي مقبول"..

التدقيق في الخلاف المعروض بأن المبادرة تتحدث عن وقف اطلاق النار ثم بحث القضايا الأخرى، رغم أن ذلك ليس دقيقا ولا صائبا، إذ تتحدث المبادرة عن وقف فوري لاطلاق النار ورفع الحصار وفتح المعابر ثم تبدأ مفاوضات غير مباشرة لمدة 48 ساعة في القضايا الأخرى، والتي لم يتم التطرق لها تفصيلا، ما يعني أن كل شيء ممكن، لكن ما حدث قد حدث ضررا وليس ربحا، فيمكن البحث عن صيغة لكسر تلك "الحلقة الدائرة" حول المبادرة، وقد عرضت حركة "الجهاد الاسلامي" بلسان نائب أمينها العام زياد نخالة، تصويبا آنيا يتمثل في اعادة عرض بنود المبادرة المصرية كـ"رزمة واحدة"، دون فاصل زمني اثار عند البعض الفلسطيني تخوفات ما، فيما أستغله البعض لتصفية حسابات مع مصر أولا وأخيرا، ولاثبات "ذات سياسية" نؤكد أنها لن تكون يوما فوق تراب فلسطين..

تصويب حركة الجهاد الاسلامي قد يكون مؤشرا هاما كي يعيد الأمر الى صوابه، وهو لا يشكل مساسا بجوهر المبادرة المصرية ولا دورها ولا قيمة

مصر السياسية والتاريخية، وكي لا تستغل دولة الكيان الموقف لرفض "التصويب المقترح" للمبادرة، يمكن التفكير في الدعوة الى "تهدئة انسانية" لمدة 24 – 48 ساعة في قطاع غزة، كما حدث قبل ايام في مبادرة "الأمم المتحدة لست ساعات"، والحديث عن "الهدنة الانسانية" قد يكون مخرجا سياسيا مناسبا لكل الأطراف للذهاب الى "المفاوضات غير المباشرة" في عناصر المبادرة كرزمة واحدة، وكي لا يشعر الفلسطيني صوابا أو غيره أن المسألة "تهدئة مقابل تهدئة"، والشك هنا نابع من التجربة التاريخية في موقف دولة الكيان، التي لم تحترم لا عهدا ولا وعدا ولا اتفاقا منذ قيامها على ارض فلسطين التاريخية، وشعب فلسطين مقروص جدا منذ اتفاق اوسلو حتى تاريخه..وكما يقول أهل المحروسة : "اللي تسلع من الشوربة بينفخ في الزبادي"، وعليه لا يجب النظر لفكرة "التصويب" مساسا بمصر موقفا وتأثيرا ودورا..

لعل "الهدنة الانسانية" تكون فرصة لمصر ولكل الأطراف لبحث المسألة بكل جوابنها "رزمة واحدة"، ويشترك بها كل أطراف المعادلة الفلسطينية دون استثناء لفصيل أو طرف، بحث وقف الحرب العدوانية ووقف اطلاق النار مع كل متطلبات اساسية للفصائل الفلسطينية، ولم تعد سرا فكلها باتت معلومة، ولعل غالبية تلك المطالب لا تشكل "عقدة تفاوضية ابدا"، خاصة وأن كثيرها لم يكن بحاجة الى حرب عدوانية للحديث عنها أو بحثها..

الرئيسي الآن كسر "صندوق الموقف" بفعل خارجه يقطع الطريق على الحرب العدوانية والمؤامرة السياسية في ذات الوقت، فلم تعد المسألة عدوانا وحسبا بل هناك من يقود مؤامرة سياسية لم تعد مجهولة، يجب وقفها أيضا مع وقف الحرب العدوانية، ولاحقا سيحاسب كل أطرافها..فشعب فلسطين لا يسامح مهما كان له من صبر وطول بال!

لن ينتقص من مصر مكانة ودورا وأثرا إن تجاوبت مع "تصويب مقبول" لنص ليس مقدسا أمام الدم الفلسطيني، ولعل طلب "الهدنة الانسانية" يكون مفتاحا للتصويب المقبول والضروري..مصر هي مصر وغيرها ارقام

صفرية ستذوب في عشق فلسطين وقطاع غزة للمرحوسة تاريخا وحاضرا ومستقبلا!

ملاحظة: مشهد سفير دولة فلسطين في الأمم المتحدة رسالة انسانية استحقت التقدير والاحترام..دموع السفير كانت أبلغ من نص وكلمات باتت مملة وعاقرة!

تنويه خاص: لا نقف عند سقوط بعض اعلاميين مصريين في كراهية لشعب فلسطين..ذلك ليس أول مرة ولن يكون الأخير..فالساقط ساقط، لكن لا يمكن أن نفهم قيام مذيعة في التلفزيون الحكومي بقولها ليقتل اهل غزة..شو دخلنا..كلام يمس بمصر قبل فلسطين!